الأمم المتحدة

A/63/PV.13

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **١٣**

السبت، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بام جيا كييم، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية فييت نام الاشتراكية.

السيد بام جيا كييم (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لترؤس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأني لواثق من أنكم سوف تقودون باقتدار دورتنا نحو النجاح الباهر. وأود أيضا أن أشيد بمعالي السيد سرجيان كريم على مساهمته الهامة في عمل الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

بينما لا يزال يسود اتجاه السلم والتعاون والتنمية. هناك تطورات معقدة في العالم حدثت في السنة الماضية. فالصراعات المحلية التي تنطوي على أعمال إرهابية لا تزال تقع في أجزاء عديدة من العالم، وأن توترات جديدة قد ظهرت في أوروبا، بما فيها منطقتي البلقان والقوقاز. وفي الوقت نفسه، يشهد العالم أوقاتا عصيبة جدا من عدم اليقين الاقتصادي لم تحدث منذ الأزمة المالية التي وقعت في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، مع ما يصاحب ذلك من تحديات جديدة مثل تغير المناخ وأزمات الغذاء والطاقة والأمن. والحالة الراهنة ترغم الدول، أكثر من أي وقت مضى على تعزيز الحوار والتعاون للتصدي للتحديات المشتركة سواء أكانت من صنع الإنسان أم طبيعية.

إن فييت نام تؤيد الجهود الرامية إلى إنهاء العنف في أفغانستان والعراق.

ونود أيضا أن نعمل على تيسير مزيد من التقدم في السعي إلى حلول سلمية دائمة للمسائل النووية في شبه الجزيرة الكورية وفي إيران على أساس الاحترام الواجب للحقوق المشروعة للدول في تطوير واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفي نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومتابعة لنتائج أنابوليس، أود الآن أن أؤكد مجددا دعم فييت نام لدور اللجنة الرباعية والدول الأعضاء في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

جامعة الدول العربية وبلدان المنطقة والأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في المسعى الرامي إلى إيجاد حل دائم في الشرق الأوسط. وهذا الحل ينبغي أن يحترم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيه حقه في تأسيس دولة مستقلة خاصة به، وينبغي أن يحترم أيضا مبدأ الأرض مقابل السلام.

وإذ يجتمع زعماء العالم هنا لمناقشة احتياجات أفريقيا الإنمائية، فإننا ندرك جديا العلاقة العضوية بين السلام والتنمية. وفييت نام تتعهد بالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل إيجاد حل سلمي للصراعات والنزاعات التي ما زالت مستعرة في القارة.

حالات جديدة من انعدام اليقين ما فتئت تتكشف فصولها في الوضع الاقتصادي والمالي العالمي. وإن تغير المناخ وحالات النقص في الطاقة وفي الأغذية ما فتئت تتحول إلى مسائل عالمية أكثر خطورة. وبناء على ذلك، من الجوهري تعزيز التعاون الدولي للتغلب على هذه المشاكل. وفي ذلك الصدد، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتخذ تدابير للحفاظ على استقرار اقتصادها الكلي واستقرارها المالي وأن تفي بالالتزامات الدولية بتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية ونقل التكنولوجيا. وهذا التعاون لن يصبح ممكنا وفعالا إلا بعد إيلاء الاعتبار الواجب للظروف المحددة لكل بلد وشواغله المشروعة ومصالحه.

وفي ضوء التطورات المعقدة في العالم، ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا أعظم في إنقاذ البشرية من ويلات الحرب وفي إيجاد الحلول للمشاكل. وبالتالي يتعين تعزيزها لبلوغ تلك الغاية. وإن الإصلاح الديمقراطي الشامل للأمم المتحدة – بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة – سيجعل الهيئة أكثر فعالية وكفاءة في مجالات العمل التي ينص عليها الميثاق. وفييت نام ستواصل المساهمة في الجهود الرامية إلى جعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وأكثر فعالية وأكثر استجابة لحاجات شعوب العالم.

في فييت نام تعمل الحكومة مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين من أجل تنفيذ مبادرة ”الأمم المتحدة الواحدة“. ونأمل ونرجو أن تكون تجارب فييت نام والأمم المتحدة في تنفيذ برنامج الإصلاح التجريبي ذاك مفيدة للبلدان الأخرى المتلقية للمساعدة ولعملية إصلاح الأمم المتحدة إجمالا.

وتمشيا مع سياسة فييت نام الخارجية القائمة على الاستقلال والسيادة والسلام والتعاون والتنمية، ومع جهودها للتفاعل العميق مع العالم، فإنها تقيدت بجدية بالتزاماتها وشاركت بنشاط في معالجة المسائل العالمية. ونؤيد بقوة خريطة طريق بالي، التي تستهدف وضع إطار عمل قانوني للتعاون الدولي في معالجة تغير المناخ فيما بعد ٢٠١٢. ورغم الكوارث الطبيعية والأوبئة، تظل فييت نام ثابتة على التزاماتها بالإبقاء على كميات الرز المصدر عند ٤ ملايين طن سنويا. ونعتزم موصلة تلك الجهود للتخفيف من الضغوط التي يفرضها ارتفاع أسعار الأغذية ولصون الأمن الغذائي.

العام ٢٠٠٨ شهد فييت نام تتولى لأول مرة مسؤولياتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن. ورغبة من فييت نام في تقديم مساهمة أكبر في صون السلم والأمن الدوليين، فإنها شاركت في عمل المجلس كعضو بناء ومسؤول. وسنواصل رفع لواء المبادئ المجسدة في الميثاق مع العمل في الوقت ذاته مع أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة الآخرين لإيجاد حلول تخدم مصالح السلم والأمن الدوليين والمصالح المشروعة لكل البلدان والأطراف المعنية.

في غضون الـ ٦٣ سنة التي انصرمت منذ تأسيس الأمم المتحدة مرت المنظمة بفترات تاريخية كثيرة اتسمت بالاضطرابات واكتسبت دورا متزايد الأهمية في العلاقات الدولية. وفي ضوء ذلك، ومع الثقة بقوة إرادة وعزيمة الشعوب على الكد في سبيل السلام والتعاون والتنمية، فإننا واثقون بأن المجتمع الدولي سيتغلب على التحديات الجديدة وبأن الأمم المتحدة ستواصل الارتقاء إلى مستوى توقعات كل شعوب العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل بوكا تيمو، نائب رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة.

السيد تيمو (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن شعبي وعن حكومة بابوا غينيا الجديدة، أنقل إلى الجمعية العامة تحياتنا الحارة وأتعهد بتقديم دعمنا لكم، السيد الرئيس، أثناء توجيهكم دفة أعمالنا. ونود أن نعرب أيضا عن الشكر لسلفكم، السيد كريم، على دفاعه القوي عن قضايانا أثناء رئاسته للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، خاصة في مجال تغير المناخ. كما نؤازر الأمين العام بان كي - مون والأمم المتحدة عامة، وبخاصة وكالاتها، في العمل الذي تضطلع به لتحقيق طموحاتنا الإنمائية في بابوا غينيا الجديدة. وكالعهد بنا دائما، سنواصل دعمنا للأمم المتحدة.

الأمم المتحدة تتيح حاليا محفلا عالميا للدول الأعضاء تعالج بواسطته المسائل العالمية الكثيرة التي نواجهها معا. وإصلاحات الأمم المتحدة يجب الاضطلاع بها في كل مجالات المنظومة المهمة. ويلزمنا أن نتناول الهيكل الدولي للمساواة بين الجنسين لجعله أكثر قوة واستجابة وفعالية. ويجب أن تكون مراعاة النساء والشباب والأطفال جزءا من صميم عملية الإصلاح. ويجب أن نتوخى اليقظة والحذر ضد الإرهاب والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وإن نظام ''الأمم المتحدة الواحدة'' يجب ترجمته بطريقة مجدية أكثر بقصد التعزيز الفعال للأولويات الإنمائية لكل دولة عضو.

إننا نؤيد الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن بفئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة. وثمة عدد من البلدان النامية التي برزت حديثا يلزم منحها مركز العضو الدائم في المجلس للتعبير بشكل أفضل عن الظروف السائدة. لذلك نرحب بتوافق الآراء الذي برز مؤخرا حول ضرورة استهلال عملية تفاوض حكومية دولية لتناول المسألة القديمة ولكن الحرجة، مسألة إصلاح الأمم المتحدة، تناولا ملائما.

إننا نعيش في عالم يتيح لنا فرصا كثيرة مثلما يضع أمامنا تحديات إنمائية منيعة. وتشمل تلك التحديات معالجة الآثار المدمرة للاستخدام المحظور للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحاجة إلى دراسة العولمة والأمن الغذائي وأمن الطاقة، وصولا إلى المسألة الأوسع، مسألة أمن الإنسان.

يضاف إلى ذلك أن الآثار العكسية لتغير المناخ واحترار الكرة الأرضية ما زالت تهدد بقاء الكثير من الدول الجزرية الصغيرة، خاصة بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر. إن ارتفاع مستويات سطح البحر والآثار العكسية لتغير المناخ تمثل بالنسبة إلى كثير من الدول الجزرية الصغيرة مسائل أمنية تهدد بقاءها ذاته. لذا نهيب بالمجتمع الدولي أن يتصرف على وجه السرعة لكفالة أمن ورفاه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

بابوا غينيا الجديدة، بصفتها ديمقراطية مزدهرة في المحيط الهادئ، ترغب في رؤية أصدقائنا وجيراننا في المحيط الهادئ وفيما وراءه يتمتعون بالحرية والرخاء. وفي ذلك الصدد، وتمشيا مع قرار زعماء منتدى جزر المحيط الهادئ، تحث بابوا غينيا الجديدة فيجي بقوة على أن تستعيد الديمقراطية البرلمانية بالإعداد للانتخابات وإجراء الانتخابات

في عام ٢٠٠٩. ومن ناحية أخرى ينبغي أن تحصل فيجي على الدعم في كل مراحل العملية، وألا تُفرض عليها العزلة في جهودها لمعالجة ظروفها الوطنية الخاصة.

وحول المسائل الإقليمية الأخرى تشيد بابوا غينيا الجديدة بالعمل المنجز حتى الآن بشأن خطة المحيط الهادئ لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، التي نعتقد بأنها يمكن أن تحفز تنمية إقليمنا. وتعتقد بابوا غينيا الجديدة اعتقادا راسخا بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تصنف الدول الأعضاء في منطقة المحيط الهادئ في فئة منفصلة من حيث البيانات المجمعة ومجال التصنيف الاجتماعي والاقتصادي. ومع أن بابوا غينيا الجديدة قادرة على تقديم بياناتها بشأن الجرف القاري قبل الأجل النهائي، أيار/مايو ٢٠٠٩، فإننا نؤيد دعوة فانواتو إلى تمديد الأجل النهائي لتقديم بياناتها.

الأهداف الإنمائية للألفية تضع أمامنا إحدى أعظم الفرص لفائدة عمليتنا الإنمائية. لذلك السبب نثني على الأمين العام لدعوته إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة. لكن الأهداف الإنمائية للألفية إذا أريد لها أن تنفذ بفعالية، فيجب تناولها باتساق مع الظروف الوطنية وبالتشاور مع زعامة البلد المضيف. وعلاوة على ذلك، إذا أريد للأهداف الإنمائية للألفية أن تكون فعالة على الأمد البعيد، فإن البلدان النامية يجب أن تتمتع بملكية الأهداف.

في منتصف مدة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية نؤمن نحن في بابوا غينيا الجديدة بوجود ما يبرر الشعور بالتفاؤل المشوب بالحذر. لقد احتفلت بابوا غينيا الجديدة في ١٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام بمرور ٣٣ سنة على ديمقراطيتنا الدستورية بلا انقطاع. وبفضل الاستقرار السياسي الذي حققته حكومتي، أصبح باستطاعتنا الآن أن نخطط لتنميتنا على الأمد الطويل. لقد حققنا نموا اقتصاديا مطردا في السنوات الخمس الأخيرة، بفضل الإدارة الاقتصادية الحصيفة التي تمخضت عن خمس ميزانيات متعاقبة من الفائض.

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يظل جزءا لا يتجزأ من الأولوية الإنمائية لحكومتي. وقد وضعنا لأنفسنا ١٥ هدفا وطنيا و ٦٧ مؤشرا تم دمجها في استراتيجيتنا الإنمائية المتوسطة الأمد وخططنا القطاعية.

على سبيل المثال، تسلّم بابوا غينيا الجديدة بأن التعليم شرط أساسي مسبق لتحسين نوعية حياة شعبنا. وهذا مترسخ في دستورنا ويحظى بالأولوية في خطة التعليم الوطنية العشرية. والمشروع الحالي لتوفير ”حاسوب محمول واحد لكل طفل“ سيجعل الحصول على التعليم أيسر وأكثر متعة وثمارا لأطفالنا، مع تجسير الفجوة الرقمية. ونتطلع إلى توسيع المشروع ليشمل كل أرجاء البلد أثناء اجتماع الجمعية البرلمانية المشتركة لأفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، المقرر عقده في بابوا غينيا الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر. وبالشراكة مع اليونيسيف بدأنا أيضا في تنفيذ برنامج يستهدف تسريع التحاق الفتيات بالمدارس وحصولهن على التعليم.

وفي مجال الصحة، تواصل الحكومة العمل على معالجة تحديات كبرى، مثل معدلات وفيات الأمهات وفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، من خلال الخطة الوطنية الصحية العشرية. كما سجلنا بعض النتائج الإيجابية في عدد من المؤشرات الصحية الرئيسية، منها الانخفاض في عدد الإصابات بالملاريا والوفيات الناجمة عن الملاريا، واستقرار وحتى انخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال.

أخيرا، إن ما نسعى نحن في حكومتي إلى معالجته هو تخفيض الفقر وتوسيع إمكانيات الحصول على التعليم

والصحة وتمكين النساء من خلال المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية يتعلق بالشراكات. إننا نؤمن إيمانا قويا بأن ذلك الهدف حاسم الأهمية لتحقيق الأهداف السبعة الأخرى. غير أننا نؤمن بأن جميع الشراكات يجب أن ترتكز على الاحترام المتبادل فيما بين الشركاء. ولذلك السبب اسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض من الشراكات الأساسية. شراكاتنا مع أستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وإيطاليا والنمسا ومع منظمات غير حكومية كثيرة، ما زالت تساهم بقوة في تنمية بابوا غينيا الجديدة. ولدينا شراكات أيضا مع ”مبادرة المثلث المرجاني“ المعنية بالشعب المرجانية ومصايد الأسماك والأمن الغذائي، ومع مجموعة الغابة – ١١، التي أطلقها في العام الماضي فخامة رئيس جمهورية إندونيسيا. ولدينا شراكة هامة أخرى مع صندوق بيل وملينـدا غيتس، الميسرة من قبل مؤسسة كلينتون، في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز وتوفير مضادات الفيروسات الرجعية.

وحتى ننجح يتعين علينا أن نرتقي بشراكاتنا إلى مستويات أعلى. فكثيرا ما نميل إلى التخبط في السلبيات – تدهور البيئة، وتغير المناخ الكارثي، والفقر المُشِلّ، وإدارة الحكم العاجزة – بدلا من تسخير الإيجابيات لمنفعتنا. إن رؤيا حكومتي تكمن في تحويل تلك التحديات المجتمعية إلى إطار عمل للنمو الاقتصادي القابل للاستدامة بيئيا واجتماعيا. ولقد آن أوان التخلص من قيود سياسات الماضي وخلق نموذج جديد للمستقبل.

اسمحوا لي أن أتوخى الدقة. أولا، لا يجوز لنا أن نعامل البيئة ككيان خارجي. فبيئتنا الطبيعية وخدماتها ليست شيئا يمكن للمجتمع أن يحصل عليه مجانا. فعندما نفقد تلك الخدمات، وغالبا ما يكون ذلك بطريقة لا رجعة فيها، فإن التكاليف عندئذ يمكن أن تكون باهظة.

ثانيا، يجب أن نخلق إطار عمل عريضا لأسواق خدمات النظم الإيكولوجية. وإن عزل الكربون يجب أن يكون خطوة أولى فحسب، يعقبها تقدير لقيمة التنوع الأحيائي وتنقية المياه وتوليد الأمطار وتلقيح المحاصيل والأمن الغذائي.

ثالثا، يجب علينا الآن أن نعتبر مواردنا الطبيعية محرك عجلة تكوين الثروة. إن خدمات النظام الإيكولوجي القيِّمة تلك يجب تحويلها إلى ثروة دائمة تدعم المجتمعات المحلية الريفية التي شملت بصورة تقليدية تلك الأصول برعايتها.

اسمحوا لي أن أضرب مثلا بمسألة الحد من إزالة الأحراج وتدهور الغابات – مسألة ناصرها دوليا رئيس وزرائنا، الرئيس الأعظم السير مايكل سومار. إن موضوع إزالة الأحراج موضوع معقد، لكنه، ببساطة، تطغى عليه حقيقة أن العالم يعطي الغابات الميتة قيمة أعلى من الغابات الحية. والنظرية الاقتصادية التقليدية، التي تعتبر خدمات النظم الإيكولوجية سلعة مشتركة وبالتالية متاحة بالمجان للجميع، تتحمل المسؤولية بالدرجة الأولى عن الخسارة الهائلة لغابات العالم.

ومع إعطاء خدمات النظم الإيكولوجية قيمة الصفر، تضطر المجتمعات الريفية التي تعتمد على الغابات وترعاها إلى البحث عن وسائل أخرى لكسب العيش. وإن الحفاظ على الأرض مكسوة بغابة يعني التضحية بالفرص السانحة من تحويل الأرض إلى استخدامات أخرى، مثل إنتاج سلع كالحطب وزيت النخيل والقهوة والكاكاو. والواقع أن أسواق السلع الأساسية الدولية لم تتغير منذ الحقبة الاستعمارية.

هاتان النظريتان الاقتصاديتان العتيقتان تعتبران، من نواح عدة، من النظريات الانحرافية الطائشة. فالبيئة يجري تدميرها، والمجتمعات الريفية تظل فقيرة والأغنياء يلقون باللائمة على الغير. إنهم يتعللون بالافتقار إلى الحكم وباستفحال الفساد، لكن الافتقار إلى الحكم واستفحال الفساد ليسا القوة المحركة وراء إزالة الأحراج، وإنما عرضان من أعراض بنيان سوقي عفى عليه الزمن.

لذلك يتعين على زعماء الكرة الأرضية أن يصيغوا من جديد النظرية الاقتصادية وأن يعيدوا اختراع الأسواق العالمية من أجل مستقبل مستدام. وعلى سبيل المثال، تفيد آخر التقديرات بأن المطلوب لخفض انبعاثات الكربون الناتجة عن إزالة الأحراج بمقدار النصف سيبلغ ما يقرب من ٢٠ بليون دولار سنويا. لكن هذا سيكون استثمارا حكيما، حتى لو اقتصر الأمر على خدمة النظام الإيكولوجي تلك. فالغابات تعزل ما يناهز ٣,٣ بليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا. وبحسب السعر السائد اليوم، الذي يتجاوز ٣٠ دولارا للطن من ثاني أكسيد الكربون، تكون المجتمعات الريفية، في الواقع، مصدر إعانات لانبعاثات الكربون في البلدان الغنية بما يقدر ١٠٠ بليون دولار في السنة – أكثر من المجموع السنوي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

لقد أظهرت النرويج قيادة عظيمة نحو ذلك التحول النموذجي الضروري. فالنرويج، أولا، صممت بوجه تغير المناخ العالمي ووضعت هدف إنجاز تحييد الكربون في موعد أقصاه عام ٢٠٣٠. كما كرّست النرويج ٢,٨ بليون دولار للتعويض عن الانخفاضات في الإنبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية، من خلال تقدير قيمة خدمات النظم الإيكولوجية للغابات.

وبمواجهة بلايا تغير المناخ التي تعصف بدولة جزرية صغيرة نامية، وضع رئيس وزرائنا، السير مايكل سومار، أهدافا خاصة جريئة: تخفيض انبعاثات بابوا غينيا الجديدة بنسبة ٥٠ في المائة قبل عام ٢٠٢٥ وتحقيق تحييد الكربون قبل ٢٠٥٠. ولما كانت بابوا غينيا الجديدة والنرويج تتشاطران رؤيا مماثلة، فإن الشراكة في القيادة بينهما يمكن أن تعالج على نحو ملموس بعضا من أشد تحديات عصرنا: تقدير قيمة خدمات البيئة العالمية بصورة فعالة، والمساهمة في الحد من آثار تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي على الكرة الأرضية، وتمويل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المناطق الريفية.

أخيرا، إن اقتصادنا العالمي يقدر قيمة الشركات بالبلايين لمجرد أنها تعرض دعايات على شبكة الإنترنت لبضائع عديمة القيمة. وبعض البلدان تكسب البلايين ببيع الوقود الأحفوري الذي يلوث غلافنا الجوي، وبلدان أخرى تنتج منتجات استهلاكية رخيصة لا تحتاجها البشرية. والحقيقة أن قيمة شركة غوغل تقدر بـ ١٥٠ بليون دولار، في حين أن آخر غابات العالم المدارية العظمى التي لم تمت بعد لا تساوي شيئا. كيف يمكن أن يكون هذا صحيحا؟

سوية، يتعين علينا أن نعيد بناء أطر عمل قيمنا. وإن الأسواق البيئية الجديدة يجب أن تدعم البلدان المدارية التي تبذل جهدا جهيدا لتحقيق التنمية المستدامة، بتوليد البلايين من خدمات النظم الإيكولوجية للغابات الاستوائية التي دأبت البشرية حتى الآن على استغلالها مجانا.

لقد صوّتت عدة مجتمعات محلية في بلدي لصالح إلغاء شروطها التساهلية في تجارة الأخشاب، وأبلغتني بأن الغابات والأنهار كانت منذ آلاف السنين مصدر كل ما تحتاجه. إلاّ أنها بدأت، بطريقة ما، تشعر بأنها وقعت في مصيدة. فالطرق القديمة مكّنت أعضاء تلك المجتمعات من البقاء على قيد الحياة، لكنها لم تهيئ أطفالهم لمستقبل متزايد التعقيد. إنهم يتصارعون الآن مع حالة مدارسهم فيها

لا تستطيع دفع أجور أفضل المعلمين، ومراكزهم الصحية خالية إلاّ من بعض الأدوية الأساسية. مع ذلك ما زالت تلك المجتمعات تتذكر كيف تعيش بطريقة مستدامة – مهارة نساها العديدون في سعيهم المحموم إلى إحراز قصب السبق.

لكن الأمل موجود. والقيادة الجريئة مطلوبة على كلا جانبي الهوة الاقتصادية من أجل تغيير الطريقة التي نثمِّن بها بيئتنا ونكوِّن الثروة للجماعات السكانية الريفية. ونحن، كقادة، يجب أن نفهم أننا لئن كنا قد ورثنا كوكب الأرض من آبائنا وأجدادنا، فإننا إنما استعرناه من أحفادنا وأجيالنا المقبلة. نعم، إذا تعلمنا كيف ننقذ بيئتنا، لربما أمكننا أن نتعلم من جديد كيف ننقذ أنفسنا ونضمن لأجيالنا المقبلة عالما أفضل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لمعالي السيد خوسيه أنطونيو غارسيا بلاوندي، وزير خارجية بيرو.

السيد غارسيا بلاوندي (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتحيتكم، سيدي، وبتهنئتكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وإننا لعلى يقين بأن خبرتكم ستيسر لنا إجراء تبادلات مثمرة بناءة حول التحديات الملحة التي تواجه الإنسانية في الوقت الراهن. لذا نؤكد مجددا التزامنا بالمساهمة في تحقيق هذه الدورة نتائج إيجابية.

محاربة الفقر وخلق الفرص للنهوض بالاشتمالية الاجتماعية أولويتان لحكومة رئيس الجمهورية ألان غارسيا بيريز، ومن ثم فإننا مسرورون بكون الجمعية العامة قد اختارت شعار الفقر – كتحد يتطلب استجابة عالمية شاملة – نقطة تركيز المناقشة في الدورة الحالية.

لقد تضررت بيرو من التداعيات السلبية للارتفاع في أسعار الأغذية والطاقة، والمحسوسة على أشدها بين أفقر الناس. ونحن في بلدي نعمل بروح المسؤولية في سبيل إيجاد استجابات ملائمة في مواجهة مستدامة لتحدي تحسين الأمن الغذائي. وفي الوقت ذاته بدأنا باعتماد تدابير عاجلة لمساعدة أشد المتضررين من ارتفاع أسعار الأغذية. فالعلاقة المباشرة بين الفقر وارتفاع أسعار الأغذية ينبغي أن تدفع بنا إلى تطوير صيغ جديدة أكثر طموحا للتعاون الدولي تتناسب مع ضخامة المشكلة وتأخذ في الحسبان كل جوانب الفقر بطريقة شاملة.

وأمام هذه الخلفية أود أن أسلِّط الضوء على تهديد جديد لإمكانيات التنمية: أي الأزمة المالية الدولية الخطيرة التي ما زال نطاقها مجهولا. في جذور هذه الأزمة يكمن مزيج سيئ يتصف باللامسؤولية مكون من الفجوات في الضوابط والتضخم في قيمة العقارات والقروض العقارية المتهورة والتعاملات المالية الاستغلالية المفتقرة إلى أي أساس سليم في الاقتصاد الحقيقي. وهذا يمكن أن يزج بالعالم في براثن أزمة ثقة وأن يقوض التقدم الكبير الذي حققته المناطق النامية في حربها ضد الفقر. وبسبب تلك الظواهر يتعين علينا أن ننتظر استجابات وإجراءات حاسمة من البلدان المتقدمة النمو دعما للنظام المالي ودرءا للمخاطر العظيمة لهذه الأزمة.

ويمكنني أن أقول، في حالة بيرو، إن هذا الاضطراب لن يحمِّلنا على التخلي عن سياساتنا الجارية في الاستثمار وفي خلق فرص عمل إنتاجية وزيادة الدخل من الضرائب وتعزيز النمو. لقد حققت بيرو نجاحا باهرا في تنفيذ برنامج للتنمية المتسمة بالشمول والاشتمالية واللامركزية قائم على ركيزتين: سياسة اقتصادية بأهداف واضحة في النمو وخلق فرص العمل، مع الاستفادة من طاقات البلد الكامنة المتعددة الوجهات؛ وسياسة اجتماعية تحترم الالتزام بتخفيض الفقر وزيادة الاشتمالية المجتمعية والنهوض بالمساواة في الفرص.

وهذا النهج جلب لاقتصادنا لا الموارد المالية فحسب وإنما أيضا تكنولوجيات متقدمة وقدرات إدارية تحسن وتحفز

القدرة التنافسية لمنتجاتنا، مما يزيد من حجم وتنوع صادراتنا. ونتيجة لذلك النهج ازدادت إمكانيات خلق عمالة مباشرة وغير مباشرة زيادة لم يسبق لها مثيل في مناطق كثيرة من البلد، واندمج الآلاف من أصحاب الأعمال الحرة الصغيرة والمتوسطة الحجم في السوق في اقتصاد يفخر بالقدرة على المبادرة والإبداع.

واستنادا إلى تلك الأسس حققت بيرو تقدما مطردا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ النمو نسبة ٩,١ في المائة في عام ٢٠٠٧، ويتوقع أن يصل إلى أكثر من ٩ في المائة في هذا العام. كذلك حدثت زيادة كبيرة في المكوّن المصنّع محليا، مما يعتبر القوة الدافعة لعجلة الاقتصاد.

وينبغي أن نضيف إلى تلك الأرقام الإيجابية في الاقتصاد الكلي النتائج الهامة في إدارة المكونات الرئيسية للنموذج الاجتماعي، مثل توسيع الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، فضلا عن تقديم مساعدة أساسية لأفقر الناس. ومن خلال السياسة الاجتماعية حققت حكومة بيرو، في غضون سنتين فحسب، تخفيضا رائعا بلغ أكثر من ٥ في المائة في الفقر، وكاد يصل إلى ٣ في المائة في الفقر المدقع. كما انخفضت معدلات وفيات الرضع بنسبة ٥١,٦ في المائة وجرى أيضا تخفيض مستويات الأمية بنسبة ٥,٧ في المائة. واعتمدنا كذلك هدف تخفيض سوء التغذية المزمن للأطفال بنسبة ٥ في المائة بحلول عام ٢٠١١. ونسعى إلى تحسين الإدارة وزيادة الأثر المترتب عن مصروفات الدولة الاجتماعية.

تلك المنجزات، في حالة بيرو، تكفل أن الأهداف الإنمائية للألفية سيجري تحقيقها قبل الموعد النهائي في عام ٢٠١٥ في مجالات مثل تخفيض الفقر وتعزيز التغذية ومحو الأمية وتعزيز الصحة والتعليم، من بين مجالات أخرى. وإننا ندرك أن دور التعاون الدولي كان أساسيا في تمكيننا من أن نجلب إلى مناطق نائية مشاريع اجتماعية وتعليمية وإنتاجية يمكنها، بطريقة مستدامة، أن ترفع مستويات معيشة الناس في المجتمعات الريفية. وهذا المزيج من الجهود الوطنية من أجل الاندماج من ناحية والتعاون الدولي من ناحية أخرى يجب الحفاظ عليه من أجل تحقيق المشاركة التامة، في أسرع وقت ممكن، للمجتمع البيرواني المتنوع في التنمية الوطنية.

واعترافا بكل تلك المنجزات، وبالاستقرار الاقتصادي للبلد وبالأمن القانوني السائد، أعطت ثلاثة مؤشرات دولية هامة لقياس درجة الخطر درجة نجاح لبيرو في الاستثمار. وتمشيا مع هذا التطور الإيجابي للوضع الاقتصادي المتصور لبلدي، ازداد الاستثمار الأجنبي بأكثر من ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٧، ويتوقع أن يزيد أكثر هذا العام.

ويستند نمونا أيضا إلى توسيع الأسواق، وهو أمر حققناه بواسطة اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية التي دخلنا فيها مع الولايات المتحدة والصين وتايلند وكندا وسنغافورة. ويحدونا الأمل أن نبرم مزيدا من الاتفاقات قريبا مع كوريا الجنوبية والصين. وننخرط الآن في مفاوضات تجارية مع الاتحاد الأوروبي وبلدان الأنديز، ونرجو لهذه العملية أن تختتم بشكل مرض في عام ٢٠٠٩. علاوة على ذلك، نحن مستعدون للدخول في مفاوضات مع أكبر عدد ممكن من البلدان لتمكيننا من تعزيز التبادل التجاري.

يسود توافق آراء واسع فيما يتعلق بالمسؤولية المتشاطرة لبلدان المنشأ والبلدان المستقبلة في التعامل مع ظاهرة الهجرة. إن لأسبابها بعدا عالميا وإن علاجها ينبغي أن يكون بالتالي عالميا. إنها أداة للتنمية، سواء في بلدان المنشأ أو في البلدان المستقبلة، وحتى في المجتمعات المحلية للمهاجرين أنفسهم. ينبغي لنا أن ننظر إلى الدور المركزي للهجرة من

حيث خلق فرص تكوين الثروة وتحقيق التقدم وإشاعة التنوع وبناء فضاءات متعددة الثقافات ومتسامحة بقدر أكبر.

التناول المسؤول والبنّاء للهجرة الدولية ينبغي أن يبدأ بالتطبيق العملي للصكوك الدولية الخاصة بحماية المهاجرين. لذا فإن الأمم المتحدة والدول كافة يجب عليها أن تضاعف جهودها لتنفيذ التدابير التي ستتيح كفالة احترام حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم.

ولهذا السبب ما فتئنا، نحن في بيرو، نروج ونواصل الترويج لتناول هذه المسألة في الأمم المتحدة وفي محافل أخرى على حد سواء، بقصد استحداث آليات لتبادل المعلومات والمعرفة المتخصصة، وإجراء مشاورات متواصلة، وإقامة علاقات تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. ويجب علينا أن نزيد وعي المجتمع المدني بفوائد ومساهمات الهجرة وأن نستمر في الحوار والتنسيق في المحافل المتعددة الأطراف، دون المساس بالتقدم صوب الاتفاق.

الانشغال حول الفقر والنمو الاقتصادي يتطلب فحصا لقابلية الأفكار الإنمائية على الاستدامة ولأهم الأولويات البيئية. يلزمنا أن نتعامل مع الأمن، ومع الاستخدام المعقول للماء من أجل الزراعة ومن أجل الاستعمال الشخصي، وأن نتعامل مع إزالة الغابات وتدهور التربة والتلوث البيئي، من بين أمور أخرى. إننا نعكف على تلك المسائل بأشد الضوابط المتطورة التي انبثقت من خبرتنا الذاتية. يتعين علينا أن نتبع نهجا عضويا تجاه هذه المسائل. وبقدر ما يتعلق الأمر ببيرو فإننا أنشأنا وزارة للبيئة قبل بضعة شهور. ونصرُّ على أن برامج التنمية الوطنية يجب أن تأخذ في الحسبان نوعية الحياة واستدامة أنماط استخدام الأرض والموارد الطبيعية.

الاحترار العالمي يتطلب منا أن نكثف عملنا مع المجتمع الدولي بأسره لتخفيض الانبعاثات، التي تشكِّل السبب الأساسي للارتفاع في درجات حرارة العالم وعواقبه الظاهرة للعيان بالفعل. فبيرو ما فتئت تشهد تراجعا مطردا في أنهارها الجليدية المدارية، مما يهدد نظام إمدادات المياه في الأماكن المكتظة بالسكان والمناطق ذات الكثافة الزراعية العالية. ونود أن نؤكد اعتقادنا بالأهمية الملحّة لإحراز تقدم يتجاوز المنهاج المعتمد في بالي في العام الماضي حتى نتمكن في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩ من ترسيخ أساس اتفاق شامل لتخفيض الانبعاثات الملوِّثة، بغية تجنب السيناريوهات بأسوأ الكوارث الطبيعية في مستقبل ليس ببعيد.

المشهد الدولي الحالي يعرض هيكلا معقدا جدا يتصف باتجاهات متناقضة من العولمة والتشرذم. فمن ناحية، نشهد تكاملا عالميا لعمليات الإنتاج والتبادل التجاري والتدفقات المالية والثورة التكنولوجية، وكذلك نشر القيم، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولكن يوجد في الوقت ذاته تشرذم بسبب زيادة انتشار اللامساواة الاجتماعية والفقر والإقصاء وانتشار الحروب الأهلية والإبادة الجماعية والإرهاب والجريمة عبر الوطنية وتدهور البيئة والاستخفاف بالقانون الدولي كوسيلة للتسوية السلمية للنزاعات.

تلك الاتجاهات النمطية التناقضية بين العولمة والتشرذم تعرِّض للخطر ممارسة الدول للحكم، وحكم النظام الدولي، والأمن الجماعي ذاته. وإن بيرو، الوفية لنهجها التقليدي البناء، تعتبر أن النظام الدولي ينبغي أن يرتكز على السلام والتعاون والتعددية وعلى القانون الدولي بالطبع. لذا نعتقد أننا نحتاج، في الوقت الحاضر، إلى إعادة تأكيد دعمنا للدور الأصلي للأمم المتحدة في التعامل مع الموضوعات الرئيسية على جدول الأعمال الدولي، وتحديدا، الموضوعات المتصلة بالسلم والأمن الدوليين واحترام النظام

الديمقراطي والتنمية المستدامة والترويج لحقوق الإنسان وحمايتها وحماية البيئة.

ذلك النهج استرشدت به بيرو أثناء عضويتها في مجلس الأمن، وهو الذي حدا بها إلى إعادة تأكيد التزامها بالمشاركة النشطة في عمليات حفظ السلام في سياق احترام مبدأي سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وفي الوقت الحالي يشترك أفراد من قواتنا المسلحة في هايتي والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وكوت ديفوار. ولدى بيرو وحدة عسكرية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وتشغل بيرو منصب منسق فريق أصدقاء هايتي، المسؤول عن مساعدة مجلس الأمن في رصد الحالة.

وعلاوة على ذلك، فإن بيرو تشارك بفعالية في العديد من الآليات المتعددة الأطراف. وهذا العام، تشرفنا باستضافة مؤتمر القمة الخامس بين رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، سيشرفنا أيضا أن نستضيف قادة من اقتصادات منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادئ في مؤتمر قمتهم السادس عشر.

وكجزء من مشاركتنا في المسرح الدولي، أود أيضا أن أشير إلى إسهامنا في إنشاء قوس أمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ، الذي يهدف إلى تسخير أوجه التآزر بين البلدان المشاركة في الميادين الاقتصادية والتجارية، وخاصة فيما يتعلق بتشجيع الاستثمارات في مجالات البنية التحتية وتسهيل الأعمال التجارية وفي تعزيز التعاون لتحسين قدرة اقتصاداتنا على المنافسة. وكل ذلك موجه نحو كفالة وجود أكثر وضوحا وفعالية لمنطقتنا في آسيا والمحيط الهادئ.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام بيرو بمواصلة دعم المبادرات الرامية إلى تهيئة بيئة مفضية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصلاحية الكاملة للديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. وينبغي أن يحصل ذلك إزاء خلفية الدولية حيث تتم فيها السيطرة على الصراعات ويسود السلام وحيث يوجد تمسك قاطع بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتلك هي الأهداف ذات الأولوية المحورية لسياستنا الخارجية وهي تشكل المبادئ التوجيهية التي ستواصل توجيه مشاركة بيرو على المسرح الدولي، وخاصة في هذه الهيئة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر.

السيد أبو الغيط (مصر): سيدي الرئيس، تنعقد الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة وسط ظواهر وأحداث دولية وإقليمية متلاحقة وترتبط بأمن وسلامة الإنسانية جمعاء: ابتداء من أزمة الغذاء وارتفاع أسعار الطاقة إلى ظواهر الاحترار العالمي وتغير المناخ، بآثاره وتداعياته السلبية وانعكاساته الكارثية على البشرية، إلى التباطؤ الاقتصادي العالمي، الذي يقترب من حالة انكماش عالمي، إلى اتساع رقعة الفقر عالميا وتراجع قدرتنا الجماعية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلى استمرار المعدلات المرتفعة لمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض الفاتكة بالبشر، إلى مكافحة الإرهاب. وكل تلك التحديات وغيرها تشكل أولويات حقيقية لنا في مصر وفي جدول أعمالنا الدولي. وهي بحاجة إلى تضافر الجهود الدولية في التشخيص، وأيضا في العلاج. ولا بد أن ندرك أن خلاصنا المشترك من تلك المشكلات يكمن في عملنا المشترك من أجل تشخيصها، ثم وحدتنا في مواجهتها.

ونحن بحاجة إلى أسلوب جديد، وإلى نظرة جديدة، ولمنهج جديد للتعامل مع المشكلات العالمية، حيث أن الأطر القائمة حاليا عاجزة عن التعامل الناجع والفعال مع

التحديات التي نتكلم عنها. وعلى سبيل المثال، تحتاج أزمة الغذاء والطاقة العالمية، من وجهة نظر مصر، إلى حوار جدي بين مستوردي ومصدري الطاقة والغذاء، على النحو الذي دعا إليه الرئيس مبارك في القمة الأفريقية الأخيرة، وكذلك أمام منظمة الأغذية والزراعة في روما.

فالقنوات الحالية المتاحة لبحث وحل مشكلات الغذاء ومشكلات الطاقة قنوات لا تلتقي، ناهيك عن أن أي منها لا تستوعب حوار حقيقيا ومجديا بين مصدر ومستورد. ومن هذا المنطلق، كان حرص الرئيس مبارك على المشاركة بفعالية في القمة العاجلة، كما قلت، لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حول ارتفاع أسعار الموارد الغذائية وتوفيرها.

ومن هذا المنطلق أيضا، دعم الرئيس مبارك وبقوة الجهد الأفريقي لاعتماد استراتيجية واضحة للتعامل مع هذه الظاهرة، مما أدى إلى اعتماد إعلان شرم الشيخ للقمة الأفريقية الأخيرة، الذي تضمن رؤيتنا الأفريقية المتكاملة في هذا الموضوع. كما دعمت مصر الاستراتيجية التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة للتعامل مع هذه القضية وسعت مصر لاتخاذ الاستراتيجية أساسا لتعامل دولي أكثر فعالية.

ولترجمة القلق الدولي المتصاعد إلى خطة عمل متكاملة للتصدي لهذه الظاهرة، اقترحت كل من مصر وإندونيسيا وشيلي التركيز على هذه القضية وانعكاساتها كمحور رئيسي للمناقشة العامة لهذه الدورة. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على استجابتكم لمبادرتنا وإضافتكم لبعد تعزيز العمل الديمقراطي في الأمم المتحدة وعلى المستوى الدولي.

ومن نفس المنطلق، فإن التوصل إلى إرادة سياسية دولية وجماعية سيكون أكثر إلحاحا في التعامل مع قضية تغير المناخ – تلك القضية التي تستشعر مصر خطورتها البالغة باعتبارها من الدول التي قد تتعرض لتهديداتها. وإذ نحدد هنا دعمنا الكامل لخطة عمل وخريطة طريق بالي، فإننا ندعو إلى تركيز الاهتمام الدولي على تفعيل التعامل مع تصنيف السواحل المنخفضة، الذي ينطبق على مصر؛ ووضع قائمة بالدول الأكثر تضررا من تغير المناخ لكي تركز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم لها على سبيل الأولوية، بما في ذلك الدعم المالي والتكنولوجي.

وإيمانا منا بأهمية تعزيز التعامل الدولي مع هذه القضايا الرئيسية ومع التحديات الاقتصادية الطارئة، تتولى مصر حاليا، جنبا إلى جنب مع النرويج، مسؤولية الإشراف على المفاوضات الجارية في الأمم المتحدة حول الوثيقة النهائية لمؤتمر استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية بهدف استثمار عملية الاستعراض لإعادة صياغة الإطار العام لجدول الأعمال الإنمائي الدولي في المرحلة المقبلة، على نحو يأخذ في الحسبان ما تم الاتفاق عليه في جميع المؤتمرات والاجتماعات التي عقدت حتى الآن.

وتؤمن مصر بأن الكلام بلغة تنطوي على ازدواجية المعايير أمر يسيء إلى حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن الجميع يتشدق بأن حقوق الإنسان هي كل لا يتجزأ، فإن الواقع الذي نعيشه ونراه ونحتاج إلى أن نغيره، ويجب أن نغيره، يشير إلى أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تلقى، للأسف، ذات الاهتمام الذي تحظى به الحقوق المدنية والسياسية. وينعكس ذلك بصورة سلبية على شعور الرأي العام في العديد من مجتمعاتنا، وبالذات من الذين يواجهون مشكلات اقتصادية ومعيشية صعبة، وأحيانا طاحنة. فنجدهم يعتقدون أن الكلام المتكرر عن حقوق الإنسان يمثل، في نظرهم، ترفا لا يقدرون عليه وهو يتجاهل أولوياتهم الحياتية. وبالتالي، فإن الاهتمام برفع شأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يجب أن ينظر إليه باعتباره دعما

هاما لمنظومة حقوق الإنسان ولا غنى عنه في تعزيز الوعي والممارسة في بقية مكونات تلك المنظومة.

وفي هذا السياق، أود أن أتطرق إلى قضية مهمة تتعلق بحالات استخدام الحق في التعبير للحض على الكراهية وعلى أساس الدين. هنا، ومع تقديرنا الكامل لقيمة وأهمية حرية التعبير، أشدد على أننا نرفض توصيف الإساءات المتكررة للأديان والمقدسات باعتبارها ممارسة مشروعة للحق في التعبير. فكم من شعار فضفاض براق ارتكبت باسمه جرائم في حق آلاف وملايين البشر بالإساءة إليهم وإلى معتقداتهم الدينية. إن مصر تدعو الجميع إلى تدبر هذه المسألة بحكمة وموضوعية لنصل إلى التوازن المطلوب الذي يصون الحق في حرية التعبير للبعض، ويكفل احترام حقوق ومشاعر البعض الآخرين. وستواصل مصر العمل بهدف تحقيق التوافق حول مضمون القرارات التي تصدرها الأمم المتحدة في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، أود أن أنقل إلى الجمعية العامة الموقرة عدم ارتياحنا بشكل عام إزاء حالة الاحتكاك الثقافي غير البناء التي نرى أن العالم يمر بها حاليا، والتي ينتج عنها شطط بالغ في الآراء والتصرفات بشكل يؤجج مشاعر العامة والشعوب ويرفع من درجة حرارة المواجهة وحدة الاستقطاب بين أتباع مختلف الديانات والثقافات، وهو ما لم يعد يحتمل التجاهل.

إن التعامل الدولي مع قضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار يشوبه قصور وازدواجية وتراجع يقلقنا في حقيقة الأمر. ولطالما أبدت مصر اهتماما كبيرا بتلك القضايا، كان أبرز مظاهره الدعوة المصرية إلى إخلاء الشرق الأوسط من كل أسلحة الدمار الشامل. ويتأسس اهتمامنا على اقتناعنا الراسخ بأن الأمن والتوازن العسكري، خاصة في مناطق الصراع والنزاع، إنما يساهم في وضع القاعدة الصلبة التي تقام عليها علاقات السلام بين الدول والشعوب.

غير أن الأمن والاستقرار الحقيقيين في أي إقليم إنما يتطلبان، في جملة أمور عديدة، التوصل إلى آليات دولية وإقليمية عادلة ومتوازية في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ومن هنا، فإنني ألاحظ وبأسف أن أعضاء بارزين في المجتمع الدولي يبدو أنهم متراخين أكثر مما ينبغي مع مسألة القدرات النووية العسكرية وما تمثله من تهديد متواصل لأمن الشرق الأوسط. ويأتي هذا في ذات الوقت الذي يسعى البعض إلى تعميق الالتزامات الواردة في الآليات الدولية دون التفات إلى مسألة تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع المنشآت النووية في منطقة الشرق الأوسط إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

مع ذلك، سوف تستمر مصر في العمل من خلال المحافل والآليات المتاحة، وبالتنسيق مع الدول الصديقة التي تتفهم حقيقة الوضع والمخاطر من أجل تغييره والتنبه لمخاطر عدم تحقيق عالمية المعاهدة في منطقة الشرق الأوسط.

لقد قدمت في كلمتي الشأن العالمي على الإقليمي، وليس هذا تقليلا من قدر ما نواجهه من أزمات أو مشاكل أو صعوبات على المستوى الإقليمي، بقدر ما هو تأكيد على الاهتمام الذي توليه مصر للوضع الدولي والمشاكل الدولية في مجملها.

على المستوى الإقليمي، وكما تعلمون، فإن مصر منخرطة في جهود مضنية لا تتوقف للحفاظ على نافذة أمل تسمح للفلسطينيين بأن يحققوا طموحاتهم المشروعة في دولتهم المستقلة على الأرض الفلسطينية التي احتلت في ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ورغم أن الوضع الحالي، وبجهد أمريكي مشكور، قد يوحي للبعض

بأن الأمل قائم في تسوية قريبة قبل نهاية العام، تسوية حقيقية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا أننا ومن واقع متابعتنا الحثيثة لذلك الموضوع، ندرك أن تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع تسمح بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وبزوغ الدولة الفلسطينية أمر يحتاج إلى إرادة سياسية إسرائيلية جادة، إرادة تسمح بالمضي قدما في التسوية والانسحاب من الأرض وإعادة الحقوق الفلسطينية إلى أصحابها.

إلا أنني يجب أن أعترف بأن لدينا الكثير من الشكوك حول هذه الإرادة على الجانب الإسرائيلي. ومن هنا، نلاحظ الكثير من التسويف، نلاحظ المماطلة، ويأتي التردد في حسم الأمور، ويأتي النشاط الاستيطاني المحموم والمُدان، والذي يعد دليلا واضحا على تراجع وتراخي إرادة السلام. من هنا، تأتي إطالة أمد الصراع وتداعياته التي أصبح العالم كله على علم بها. ولكننا في مصر، مرة أخرى، لم نفقد الأمل وسوف نظل نعمل مع الجميع من أجل تحقيق أهداف العدل والاستقرار والأمن في المنطقة كلها.

ولا يزال الوضع في السودان مقلقا في ضوء ما يشهده من تطورات متلاحقة، نرصد فيها أياد أجنبية عديدة تعبث بأمن السودان واستقراره، وكأنها تريد أن تدفعه دفعا إلى الانشطار. وفي هذا أقول إن مصر تعمل بجدية مع جميع الأطراف السودانية المخلصة، وفي مقدمتها الحكومة السودانية، من أجل تسوية المشاكل القائمة. وأشير هنا بشكل خاص إلى الوضع الذي لا يزال صعبا في دارفور، والمشاركة المصرية الكبيرة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام فيها، ومشاركتنا في كل محافل الحوار لتسوية الأزمة، ومطالبتنا باجتماع دولي لبحثها والاتفاق على خريطة طريق لإنهائها. إن الاستقرار في السودان يتطلب امتناع الأطراف الخارجية عن التدخل في شؤونه بالقدر نفسه الذي يحتاج إلى دعم عملية التنمية فيه. وستواصل مصر عملها الدؤوب لما فيه مصلحة السودان الشقيق ووحدته واستقراره واستقرار المنطقة.

إن الأمن الإقليمي في منطقتنا له مفهومه الواسع، وسيظل أمن منطقة الخليج العربي، وهو محط أنظار العالم، أحد اهتمامات مصر الرئيسية، ليس انطلاقا من علاقة مصر الوثيقة بدول مجلس التعاون الخليجي فحسب، وإنما أيضا انطلاقا مما تمثله مصر من عمق استراتيجي لإخوانها وأخواتها العرب في منطقة الخليج. ولذلك، فإننا نراقب عن كثب كافة التطورات التي تشهدها هذه المنطقة، وبشكل خاص الكلام المتكرر عن ترتيبات جديدة فيها. ونؤكد على أن مصر تعمل بالتنسيق مع دول المجلس من أجل صون الأمن القومي العربي ولضمان أن تمثل تلك الترتيبات، إن أمكن التوصل إليها والاتفاق عليها، ضمانة حقيقية لأمن جميع الأطراف.

وأخيرا، سيدي الرئيس، أمامنا عمل كثير في هذه الدورة، سيحتاج منا إلى عقول مفتوحة وأياد ممدودة من أجل تلبية متطلبات وتطلعات شعوبنا في الحرية والعدالة والعيش الكريم والأمن والسلام. ومصر ستعمل خلال هذه الدورة على الدفع قدما بما شرحته من مكونات نظرتنا إلى الأوضاع الدولية والإقليمية. والمسؤولية تقع علينا جميعا ونتحمل جميعا النتائج والعواقب. ونعاهدكم بالعمل بإخلاص وجدية من أجل دورة ناجحة تحت رئاستكم المقتدرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مختار عون، وزير خارجية جمهورية مالي.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري العظيم أن أنقل إليكم، سيدي، تهانئ وفد مالي القلبية بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، وأن أطمئنكم على كامل دعمنا. كما أود

أن أثني على الأمين العام بان كي - مون على تفانيه والتزامه بمنظمتنا.

الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة تفتتح بموضوع حسن التوقيت، موضوع وطأة أزمة الغذاء العالمية على الفقر والجوع في كل أنحاء العالم. والواقع أنها تنعقد في سياق دولي صعب متسم بتلاقي أزمتي الغذاء والطاقة. وهذه الحالة تثير القلق لدى وفدي لأنها تشكل مصدرا محتملا لقلاقل اجتماعية وسياسية عامة.

ماذا نفعل؟ نحن في مالي أولينا أعلى أولوية للحرب على الفقر وغلاء المعيشة. وفي هذا الصدد اعتمدت الحكومة سلسلة من التدابير الرامية إلى استئصال آثار الأزمة الحالية بجملة أمور منها تعليق مؤقت للرسوم والضرائب على الواردات من المواد الغذائية الأساسية مثل الرز وطحين القمح والزيت والحليب، فضلا عن تقديم إعانات للغاز والمحروقات والمدخلات الزراعية.

بلدي، مالي، عقد العزم على أن يحقق الاكتفاء الذاتي في ميدان الغذاء، وعلى أن يصبح، في الأجل المتوسط، دولة زراعية. ولبلوغ تلك الغاية، قررنا جعل الزراعة الأداة الرئيسية لتحقيق النمو المتسارع. واستنادا إلى ذلك، تم إقرار قانون إطاري زراعي يشمل تنفيذه التدريجي التدابير التالية.

أولا وقبل كل شيء، يتضمن القانون الجديد تدبيرا يقضي بإطلاق مبادرة الرز، التي صممت من باب الاستجابة الهيكلية الرائدة للارتفاع المذهل في سعر منتجات الحبوب في الأسواق العالمية. ثم يشمل القانون تأسيس صندوق وطني للتنمية الزراعية وصندوق للإغاثة الطارئة والإغاثة في حالات الكوارث. وينطوي أيضا على تشكيل لجان لإدارة الأرض وبرنامج لتطوير الأراضي المنخفضة ضمن إطار مشاريع الري المحلية. أخيرا، ينطوي القانون على تشكيل مجلس أعلى للزراعة. وعلاوة على ذلك، سنعتمد قريبا مبادئ إرشادية لتسويق منتجات الحبوب، بما فيها الرز، وآلية للإمدادات بالمدخلات الزراعية.

وعلى نفس المنوال، أعدت حكومة مالي ونفذت إستراتيجية وطنية لمحاربة الفقر على هيأة إطار عمل استراتيجي لمحاربة الفقر وإطار عمل استراتيجي للنمو وتخفيض الفقر للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١.

وبالإضافة إلى ذلك جاء مشروع تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية تجسيدا لأفكار رئيس الجمهورية، السيد آمدو توماني توري. وينبغي للمشروع أن يمكّن مالي من أن ترفع إنتاجها وأن تتشاطر بإنصاف ثمار نموها، وأن تستثمر في المستقبل وأن تبني دولة تخضع للحكم الصالح وسيادة القانون.

الحرب على الفساد جانب آخر من جوانب هذا المشروع الكلي. وإن المؤتمر الوطني الذي سينظم لمعالجة هذه المسألة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ينبغي أن يمكّن أمة مالي من السعي، عن طريق مشاورات واسعة، إلى تفهم شامل للظاهرة بقصد رسم خطة عمل ضد هذه البلية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سلغيرو (البرتغال).

وفي سعي من مالي إلى النهوض بالإدارة الشفافة الفعالة لأمور المالية العامة فإنها انضمت إلى آلية استعراض الأقران التابعة للاتحاد الأفريقي وعرضت إدارة شؤون حكمها على عملية التقييم تلك. وهذه الممارسة، التي ستختتم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ستدرس ايجابيات وسلبيات الحالة، بما في ذلك في ميدان إدارة شؤون الحكم السياسية وإدارة شؤون حكم الأعمال التجارية وإدارة شؤون حكم التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وستتمخض عن توصيات لإجراء تحسينات في تلك الميادين.

وعلى نفس المنوال، يجري النظر في حالة حقوق الإنسان في مالي ضمن إطار الآلية الجديدة للاستعراض الدوري الشامل، التي أنشئت في سياق مجلس حقوق الإنسان. ومن على هذا المنبر، بكل ما يحمله من أهمية رمزية، أود أن أكرر التزام حكومة مالي باتخاذ إجراءات ملموسة بشأن التوصيات ذات الصلة التي تعهدنا بتطبيقها عند انتهاء هذه العملية.

مالي تظل على اقتناعها بأن منع الصراعات وتسويتها السلمية يعطيان أفضل ضمان للسلام والأمن الدوليين. وإن بلدي، متسلحا بذلك الإيمان، اختار بحزم طريق الحوار الرامي إلى إيجاد حل دائم لحالة الانفلات الأمني السائدة في الشمال الشرقي من بلدنا. وفي هذا الصدد ما زال اتفاق سلام الجزائر العاصمة المبرم في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ محتفظا بصلاحيته، ذلك أنه يحافظ على سلامتنا الإقليمية ووحدتنا الوطنية بتمكين شتى طوائف أمة مالي المتنوعة من أن تشارك في مسعى التعمير الوطني.

ووعيا من حكومة مالي بأن الأمن في منطقة الساحل والصحراء مرتبط ارتباطا وثيقا بأمن الدول والشعوب التي تتشاطر العيش في ذلك الحيز من العالم، وبأن الصراعات التي تعصف ببلد معين يمكن أن تنتشر بسرعة في كل أرجاء المنطقة، فإنها ستنظم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في باماكو مؤتمر سلام وأمن وتنمية في منطقة الساحل والصحراء.

وهذا المؤتمر سيتيح فرصة مفيدة لدول المنطقة تعيد فيها بصورة جماعية تأكيد التزامها بتحويل حيزنا المشترك إلى منطقة سلام وأمن، والى مركز للاستقرار والنمو والتنمية. كما سيتيح لنا وضع استجابات مكيفة للتصدي للمشاكل والتحديات التي نواجهها؛ وللانفلات الأمني، والسلب والنهب عبر الحدود، والإرهاب، والاتجار المحظور من كل الأنواع، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وبالأسلحة وبالمخلوقات البشرية.

وهنا ترى مالي أن من واجب المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات شديدة لصون وبناء السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، نشيد بما أُحرز من تقدم في تسوية الصراعات والأزمات التي تعصف بالقارة الأفريقية ونشجعه، لا سيما في كوت ديفوار والسودان والصومال ومنطقة البحيرات الكبرى.

وتدعو مالي إلى استئناف عملية المفاوضات في الشرق الأوسط، وتؤكد من جديد دعمها الثابت لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة.

وهناك العديد من التحديات الخطيرة الأخرى التي تواجه المجتمع الدولي، والتي يجب أن نتصدى لها بصورة مناسبة بغية بناء عالم أفضل معا. وفي المقام الأول، هناك مشكلة تغير المناخ. فاليوم، أكثر من أي وقت مضى، يتعرض بقاء كوكبنا ذاته للتهديد المتمثل في تغير المناخ، الذي يحدث أثرا خطيرا على الأحوال المعيشية في البلدان النامية مثل بلدي، بما في ذلك من خلال التصحر، وتراكم الطمي في الأنهار، وتدهور البيئة، وتقلص فترات الشتاء، والفيضانات، وضعف أنماط هطول الأمطار. وبالتالي، ينبغي أن نتخذ تدابير عاجلة بما يتناسب مع الطابع الملح للمشكلة. وفي هذا الصدد، لا تزال استنتاجات الحدث الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ، الذي عقد في عام ٢٠٠٧، واستنتاجات مؤتمر بالي بشأن تغير المناخ، الذي عقد في العام ذاته، وجيهة وتستحق أن تُنفذ على نحو جاد. ومالي باعتبارها طرفا في بروتوكول كيوتو، على استعداد لتقديم إسهام مفيد في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في كوبنهاغن، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ويكمن التحدي الرئيسي الثاني الذي يجب أن نوليه اهتماما خاصا في وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يشكل أحد أخطر التهديدات للتنمية المستدامة. ويجب أن نضاعف جهودنا ونزيد من عزمنا على تنفيذ إعلان الالتزام لعام ٢٠٠١، فضلا عن نتائج الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن الإيدز، والمؤتمر الدولي السابع عشر المعني بالإيدز، الذي عقد في المكسيك في آب/أغسطس الماضي. وسلطت هذه المحافل كافة الضوء على صعوبة الحالة، وشددت على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراء وتعبئة الموارد لمكافحة الوباء.

ويتمثل التحدي الكبير الثالث الذي يواجهه المجتمع الدولي في حالة البلدان النامية غير الساحلية، التي تواجه عراقيل خطيرة جراء عزلتها وبعد المسافة التي تفصلها عن الأسواق الرئيسية في العالم. وأهنئ الأمين العام على اتخاذه مبادرة عقد اجتماع رفيع المستوى، في أعقاب المناقشة العامة، يكرس لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل آلماتي. وستشارك مالي بفعالية في هذا الاجتماع، وستعمل على كفالة أن تؤدي إلى نتائج عملية يمكن أن تسهم في التنفيذ الشامل والسريع والفعال لبرنامج عمل آلماتي.

والتحدي الرابع هو الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة. وتكتسي هذه المسالة أهمية باعتبارها استمرارا لإنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، وتعزيزا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعليه، فإن زيادة أعضاء مجلس الأمن ضرورة ملحة، لا سيما بغية رفع الإجحاف التاريخي الذي ارتكب في حق أفريقيا، أي حرمانها من مقعد دائم. ويتضح هذا الأمر في الموقف الأفريقي المشترك بشأن تلك المسألة.

وتتطلب جميع هذه التحديات التي نواجهها حاليا استجابة جماعية على الصعيد العالمي. وما لم نقم بإصلاح الأمم المتحدة وإرساء الديمقراطية فيها، فلن تتمكن من الاضطلاع بدور البوتقة الحقيقية للضمير الجماعي العالمي القادرة على أداء مهمتها الرئيسية على خير وجه، أي، إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب والدمار. وستسهم مالي بكامل قسطها في هذا الكفاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إلمار مهرام أوغلو ماماديا روف، وزير الخارجية في جمهورية أذربيجان.

السيد ماماديا روف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يشرفني أن أهنيء معالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، ممثل نيكاراغوا، على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه. كما أود أن أشيد بخلفه، معالي السيد سرجيان كريم، على تعاونه الفعال مع الوفود في الدورة السابقة. وأود أن أعرب أيضا عن عميق احترامي للقيادة المقتدرة التي أبان عنها معالي الأمين العام بان كي - مون في إدارة أعمال الأمم المتحدة.

تتأثر سلطة الأمم المتحدة بفعالية النظام الأمني الدولي. فعندما يبدو التوصل إلى اتفاق بين أعضاء مجلس الأمن بشأن النُّهج اللازم اتباعها للتغلب على تحديات السلام العالمي بعيد المنال، يتأثر الأمن المشترك ومصداقية الأمم المتحدة بصورة بالغة.

وينبغي أن نحترم قيمنا المشتركة ونقبل القيود المتأصلة في تلك القيم لإيجاد نهج يقوم على توافق عالمي في الآراء. وعلى مجلس الأمن أن يتحمل بصورة كاملة مسؤوليته الرئيسية عن الإدارة الجماعية للتهديدات التي تتجاوز الحدود الوطنية ولها تداعيات على الأمن الدولي. وعلينا جميعا أن نتقيد بالميثاق بصرامة كأداة فريدة من أدوات العلاقات الدولية.

إن إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها سيزيد من تحسين مصداقية منظومة الأمم المتحدة. ويرتهن نجاح الإصلاحات بإرادتنا السياسية لتحقيق النتائج المتوقعة. وينبغي أن نحقق التناغم بين الآراء المختلفة لكي نتوصل إلى حل مقبول على نحو عام، بما يجسد الطابع العالمي للأمم المتحدة ويكفل لها أن تتواءم مع الحقائق الراهنة.

وعلينا أن نعزز دور الجمعية العامة باعتبارها أعلى هيئة في الأمم المتحدة لصنع السياسة. ولن نتمكن من معالجة بعض المسائل الأكثر إلحاحا التي تواجه البشرية بنجاح إلا بتعزيز ولاية الجمعية.

وتنعقد هذه الدورة في ظرف حاسم للغاية بالنسبة لمنطقة جنوب القوقاز والمجتمع الدولي قاطبة. فقد أظهرت الأحداث المثيرة للقلق التي وقعت في الشهر الماضي في جورجيا أن استعادة الاستقرار في المنطقة تتطلب جهدا جماعيا لتعزيز النظام الأمني الدولي.

ومن البديهي أن الحالة في تلك المنطقة تثير قلقنا جميعا، وتسهم أذربيجان فعلا في الحد من التوترات. ونؤمن إيمانا راسخا بأن المسائل التي تتسبب في الخلافات بالمنطقة يجب أن تُحَّل سلميا من خلال الحوار، استنادا إلى معايير ومبادئ القانون الدولي والاحترام المتبادل.

كما أثبتت حالة جورجيا أن الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا، بما في ذلك الصراع بين أذربيجان وأرمينيا على إقليم ناغورنو - كاراباخ، تظل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار، ولا يمكن لنظام هش لوقف إطلاق النار أن يكون بديلا عن سلام دائم في المنطقة. ويشكل استمرار هذه الصراعات تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ويحول دون تحقيق كامل إمكانات هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية، التي تقع في مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا. وحل الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا لن يعود بمنافع مباشرة على البلدان المتضررة فحسب، بل سيسهم بصورة كبيرة أيضا في الاستقرار والأمن الإقليمي.

وفي هذا السياق، يمكن أن يكون برنامج تحقيق الاستقرار والتعاون في القوقاز الذي اقترحته تركيا نقطة انطلاق جيدة لبناء النظام الأمني الإقليمي. ومن الأهمية بمكان أن تقوم جهودنا المشتركة على مبادئ الاحترام المتبادل للسلامة الإقليمية، والاعتراف بالحدود القائمة، والمساواة، وحسن الجوار.

والشرط الأساسي لإقامة علاقات تعاون وحسن جوار في المنطقة هو انسحاب القوات الأرمينية من الأراضي المحتلة واستعادة أذربيجان للسيادة الكاملة على تلك الأراضي. وبذلك فقط يمكننا تمهيد الطريق من أجل السلام والازدهار الاقتصادي للمنطقة برمتها.

ويظل الحسم المبكر قدر الإمكان للصراع المسلح داخل وحول ناغورنو - كاراباخ التابعة لأذربيجان مهمة أساسية بالنسبة لنا. وحكومة أذربيجان ملتزمة بتسوية سلمية للصراع وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي، بما فيها قرارات مجلس الأمن، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ووثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبغية تسهيل عملية التفاوض، اقترحت أذربيجان، خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، النظر في البند المدرج في جدول الأعمال بعنوان ”الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان“. وتصدت الجمعية للقضية بشكل شامل واتخذت القرار ٦٢/ ٢٤٣. ونحن ممتنون للغاية للدعم المبدئي للدول الأعضاء في الجمعية العامة لذلك القرار، الذي أكد مجددا استمرار احترام الجمعية ودعمها لسيادة جمهورية أذربيجان وسلامة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دوليا

وطالب بانسحاب كل القوات الأرمينية من جميع الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان. وأكد القرار من جديد على، أيضا ”ألا تعترف أي دولة بشرعية الوضع الناجم عن احتلال أراضي جمهورية أذربيجان، وألا تقدم أي عون أو مساعدة للحفاظ على ذلك الوضع“ (القرار ٦٢/٢٤٣، الفقرة ٥). وأكد على،

”الحق غير القابل للتصرف للسكان المبعدين من الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان في العودة إلى ديارهم، وتؤكد ضرورة تهيئة الظروف الملائمة لتلك العودة، بما في ذلك الإصلاح الشامل للأراضي المتضررة من الصراع“ (الفقرة ٣). وأقرت الجمعية،

”بضرورة تهيئة ظروف حياة عادية وآمنة في ظل المساواة بين الطائفتين الأرمينية والأذربيجانية في منطقة ناغورنو - كاراباخ في جمهورية أذربيجان، مما يسمح بإرساء نظام حكم ذاتي فعلي ديمقراطي في هذه المنطقة ضمن جمهورية أذربيجان“ (الفقرة ٤).

وأود التأكيد على أن المبادئ التي تضمنها القرار ستستخدم كأساس في عملية المفاوضات. وستواصل الجمعية العامة متابعة الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان بموجب البند ١٨ من جدول أعمال دورتها الحالية.

وفي السنوات الأخيرة، قدمت أذربيجان مساهمات مهمة لتعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال تعزيز الأمن والطاقة والاتصالات ومشاريع التعاون الاقتصادي. وإنتاج الموارد الهيدروكربونية من بحر قزوين وإيصالها الآمن إلى الأسواق العالمية كان عنصرا مهما من عناصر السياسة الخارجية والداخلية لأذربيجان. وستواصل تنفيذ استراتيجية من شأنها أن تحسن بشكل كبير أمن الطاقة والتوقعات الاقتصادية في المنطقة وخارجها.

وثمة مشروع استراتيجي آخر قيد التنفيذ هو مد خط السكك الحديدية باكو - تبليسي - كارس الذي يربط بين بلدنا وجورجيا وتركيا عبر وصلة نقل رئيسية. وسيوفر هذا ممر مواصلات رئيسي جديد وفعال يربط بين الشرق والغرب، بين أوروبا وآسيا.

إن التنمية الاقتصادية والنمو في أذربيجان في اتجاه صعودي. ولا يزال معدل نمو ناتجنا المحلي الإجمالي من أعلى المعدلات في العالم، ووصل إلى ١٨ في المائة في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٨. ووفقا لتوقعات المؤسسات المالية الدولية، سيحافظ معدل النمو على ديناميته خلال العام القادم.

وترى أذربيجان أن تسهيل التجارة يوفر فرصا هائلة لمواصلة العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. وعلى ضوء هذه الخلفية، سلم تقرير البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية المعنون ”ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٠٩“، بأن بلدي من أفضل الدول أداء في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ في مجال تنفيذ إصلاحات تنظيمية للمشاريع التجارية والأعمال، وبوصفه من البلدان الرائدة التي تملك اقتصادا مؤاتيا للاستثمار. ووفقا للتقرير، احتلت أذربيجان المركز الأول بين ١٨١ بلدا على صعيد تحسين المناخ التجاري وتشجيع بدء أنشطة الأعمال. وتعتقد أذربيجان بقوة أن هذه العوامل محورية لاجتذاب وتعبئة الموارد المالية لدعم التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلد.

وفي الوقت ذاته، جاء بلدي في موقع الصدارة في تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ونعتبر اتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٢/٢٧٤ المعني بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية دون تصويت، علامة على الاعتراف العالمي بجهودنا.

إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان من الواجبات الرئيسية للمجتمع الدولي. واليوم، فإن هذه المسألة لا تتعلق بمجرد حماية الأفراد، إنها مسالة أساسية لتعزيز السلام والاستقرار في أنحاء العالم. وما فتئت أذربيجان تشارك بنشاط في عمل هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وبصفتنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، نعلق أهمية كبيرة على عمل المجلس بكفاءة. فمهمتنا ومسؤوليتنا المشتركتين ضمان أن تلبي تلك المؤسسة التوقعات المنوطة بها وأن تصبح بحق هيئة عالمية موضوعية ونشطة وموثوق بها لحقوق الإنسان.

إن أذربيجان ملتزمة تماما بكل التزاماتها بصفتها دولة عضو في منظمات دولية مختلفة بتعزيز الديمقراطية وإرساء سيادة القانون وحقوق الإنسان. ومن خلال الإصلاحات المستمرة والاستثمار في التعليم، نعتقد أننا سنحقق الاستقرار والازدهار الطويل الأجل في منطقتنا من العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كارل دي جوخت، وزير الخارجية في مملكة بلجيكا.

السيد دي جوخت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تكرر بلجيكا التهانئ للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، وتتمنى له كل التوفيق.

خلال العام الماضي، واجه المجتمع الدولي تحديات لم يسبق لها مثيل. وإذ نجتمع هنا في نيويورك، تهز أزمة ثقة كبرى الأسواق المالية. وامتد أثرها إلى الاقتصاد العالمي، بالطبع. وضاعف شبح كساد عالمي من حدة التحديات المرهقة بالفعل التي برزت في الأوقات الأخيرة، مثل أزمة الغذاء، والارتفاع الحاد في أسعار الطاقة، والاحترار العالمي، والإرهاب، وخطر الانتشار النووي.

وعلاوة على ذلك، فإن عالمنا يتغير ويتجه إلى تعددية الأقطاب بدرجة متزايدة. وفي هذا الصدد، سيظل يوم ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ رمزا: ففي نفس هذا اليوم الذي قدمت لنا الصين ذلك المشهد الفريد لافتتاح دورة الألعاب الاولمبية، كانت روسيا وجورجيا تتصادمان في صراع له عواقب ضارة على السلام في القارة الأوروبية. وبدا أن نفس أسس التوازن القائمة منذ التسعينات باتت موضع شك. ولهذا الوضع المضطرب عواقب بعيدة المدى على المنظمات الدولية.

ويمكننا تصور أن كل بلدان العالم ستقف صفا واحدا في مواجهة هذه التحديات الهائلة، للتصدي لها بشكل مشترك. وللأسف، ليس هذا ما يحدث. إن بلجيكا تعتقد أن التعاون الوثيق وتعزيز تعددية الأطراف هو السبيل الوحيد الذي سيمكننا من الاستجابة لهذه التحديات. وسواء قبلنا بذلك أم لا، نحن في وضع اعتماد متبادل، أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق. فالأزمات تؤثر علينا جميعا، والإجراءات التي يتخذها البعض تؤثر على الآخرين جميعهم. ويصدق هذا بشكل خاص على الأزمة المالية الخطيرة الحالية. وإذا تمكنا من تحقيق الاستقرار للأسواق المالية في الأيام المقبلة من خلال التدابير الاستباقية، فمن شأن ذلك أن لا ينفع البنوك الرئيسية وموظفيها فحسب، بل كذلك أصحاب الأعمال والزبائن والمواطنين في كافة أنحاء العالم، بمن فيهم من هم في أقل البلدان نموا. وهذه البلدان قد تأثرت أصلا إلى حد كبير من الزيادة الحادة في أسعار المنتجات الزراعية والطاقة وهي أقل البلدان استعدادا لمعالجة تشديد القيود على تقديم الائتمانات.

إن استقرار الأسواق ضروري بالتأكيد، لكن ينبغي ألاّ نغفل عن الدروس المستفادة من الأزمة واتخاذ التدابير المقابلة على الأجلين المتوسط والطويل لكفالة ألاّ يصبح العالم

مرة أخرى ضحية الإدارة المالية التي تنطوي على المجازفة والمضاربة الهائلة بالأموال المقترضة.

كلنا يدرك تماما أن الأزمة قد تجاوزت قدرة أي بلد بمفرده، مهما كان ذلك البلد قويا. إن التنظيم الأفضل للأسواق المالية ووضع أنظمة مراقبة أمران أساسيان، لا سيما فيما يتعلق بالبيع السريع وصناديق المضاربة التحوطية والمنتجات المهيكلة. وهذه مهمة لا يمكن القيام بها إلا على الصعيد الدولي وبالتعاون الوثيق فيما بين اقتصادات العالم.

ولكي أكون أكثر وضوحا، فإن بلجيكا مقتنعة بمزايا العولمة والتجارة الحرة. ويجب علينا ألاّ ننسى أنه بفضل عولمة التجارة، شهد العالم في العقود الأخيرة تطورا هاما ونجا مئات الملايين من الرجال والنساء من الفقر المدقع ويتمتعون اليوم بحياة يومية أفضل، حتى لو ما زال تقاسم الثروة غير متساو إلى حد كبير.

وتقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو المسؤولية عن الريادة في تنظيم عالم المال بصورة أفضل. ولقد سبق للاتحاد الأوروبي أن أتخذ خطوات في هذا الاتجاه، ونحن نرحب بذلك. لكن ما زال يتعين فعل الكثير. ومن هنا، أناشد أن نشرع في هذه المهمة معا، بهمة وتفان.

إن ظهور اقتصادات جديدة ذخر للعالم. وهناك عدد متزايد من البلدان عازمة على أن تقوم بدور في النظام الدولي. وينبغي أن تأخذ مكانها المناسب، كما شدد على ذلك الرئيس الفرنسي يوم الاثنين الماضي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A /63/ PV.5). فالتحلي بالمسؤولية هو أيضا من مصلحة الجميع.

وأود أن أشدد اليوم على أن الدول الاقتصادية الناشئة، من البرازيل إلى الهند ومن الصين إلى جنوب أفريقيا، بحاجة، أكثر منا وأكثر من أي وقت مضى، إلى التجارة المنفتحة والعادلة كي تواصل تطوير اقتصاداتها بالسرعة التي تستحقها، لكن دون التسبب في اختلال التوازن في ركائز التجارة الدولية. وهنا أيضا، ينبغي لنا مرة أخرى إيجاد الإرادة السياسية البناءة اللازمة لإحياء مفاوضات الدوحة للتجارة التي لسوء الحظ قد فشلت في جنيف في تموز/يوليه الماضي.

وعلينا جميعا أن نبرهن أيضا أننا أطراف مسؤولة، كي نحاول إيجاد الحلول للتحديات التي تشكلها أزمة الغذاء والزيادة الهائلة في أسعار الطاقة ومكافحة أسباب تغير المناخ وآثاره. فهذه التحديات التي نواجهها، وهي مسائل معقدة للغاية ومترابطة ترابطا وثيقا، هي أوجه مختلفة للسؤال نفسه، تساؤل يقع في صميم شواغل بلدي، ألا هو التنمية المستدامة. لا أحد منا يستطيع حل هذه المشاكل بمفرده. إنها تستدعي حلولا على صعيد العالم. وبالتالي من الأساسي أن نختتم بنجاح في كانون الأول/ديسمبر المفاوضات للتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ، كما تعهدنا في بالي.

لا نستطيع بالانغلاق على أنفسنا أن نقلص الكم الهائل من الإجحاف الذي ما زالت تتسم به التنمية العالمية. إن التوزيع الأفضل لثمار النمو الاقتصادي من مسؤولية العالم الذي يهمنا جميعا. وينبغي أن تبقى الأهداف الإنمائية للألفية المبدأ الرئيسي الذي نسترشد به. وسيكون من اللحظات الحاسمة متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المزمع عقده في الدوحة في نهاية هذا العام. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تقوم بالمزيد، وأؤكد من جديد عزم بلجيكا على تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول العام ٢٠١٠.

ومع ذلك، هذه مسؤولية مشتركة، تقع أولا وأخيرا على عاتق حكومات البلدان الأطراف. ولهذا السبب ستواصل بلجيكا العمل بنشاط لتعزيز مفهوم الحكم الرشيد.

وفي هذا الصدد، تحظى مسألة الموارد الطبيعية بأهمية خاصة بالنسبة لي. وهي مسألة لا تشكك في سيادة أي بلد. لكن السيادة تحمل معها أيضا مسؤوليات، أولا وقبل كل شيء مسؤوليات فعلية. وقد تكون الموارد الطبيعية القوة الدافعة للتنمية لإخراج السكان من الفقر إذا تم استغلالها بطريقة شفافة يستفيد منها اقتصاد البلد. لكن لسوء الحظ، تظهر التجربة كثيرا أن الأمر ليس كذلك وأن الاستغلال غير المشروع غالبا ما يشعل الصراع. لذلك، يجب علينا أن نعمل على تحقيق شفافية أكبر وعلى محاربة الاستغلال غير المشروع. ولهذا نظمت بلجيكا في العام الماضي مناقشة حول الموضوع في مجلس الأمن (انظر S/PV.5705)، ولهذا تود إجراء مناقشة موسعة بشأن الموارد الطبيعية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

إن بلجيكا، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، أتيحت لها الفرصة لتكون في صميم النظام الدولي. وقد عزز ذلك من قناعتنا بأننا لا نستطيع مواجهة هذه التحديات الجسام إلا من خلال زيادة التعاون الدولي وتعزيز عزمنا على العمل من أجل تعددية فعالة. ولا ينبغي التماس العامل الأساسي لهذه الفعالية في الهياكل والآليات فقط. إنه يكمن أولا في إرادتنا السياسية لننجح ولكي نجد معا الحلول للمشاكل المشتركة.

وهنا، ألاحظ مع الأسف تحولا معينا نحو الداخل، وحتى عودة إلى الشواغل المتعلقة بالسيادة. وأود أن أكون واضحا: إنني أحترم سيادة الدول احتراما كبيرا. وهذا غني عن البيان. فهي أحد المبادئ الأساسية التي قام عليها نظامنا الدولي. لكن، أي دولة ذات سيادة يعني أيضا أن عليها أن تتحمل مسؤولياتها في المجتمع الدولي، وحتى أكثر عندما يتعلق الأمر بسكانها. وكونها دولة لا يعني أنها تستطيع تجاهل احتياجات مواطنيها فيما يتعلق بالتنمية والأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان. فالسيادة لا تمنح الحرية المطلقة للتصرف بطريق تتنافى مع القيم والالتزامات التي تعهدنا بها داخل الأمم المتحدة. ينبغي للسيادة أن تكون قوة من أجل الخير، وليس ذريعة لدولة لا تقوم بمسؤولياتها وتتجاهل التزاماتها الدولية والإنسانية. وإلاّ ستصبح ما أسميه بفرض السيادة، سوء استعمال للسيادة التي تختبئ وراءها وتتهرب من واجباتها.

وغالبا ما تمنع حجة احترام السيادة المجتمع الدولي من التصرف عندما يتدهور الوضع في بلد أمام أعيننا، مما ينجم عنه معاناة السكان وزيادة خطيرة في انتهاكات حقوق الإنسان. والأمثلة معروفة جيدا وتحفزنا جميعا. إن ميانمار ودارفور وشرق الكونغو تواجهنا جميعا بمسؤولية الحماية، وهي مسؤولية مطلوب من المجتمع الدولي أن يقوم بها عندما لا تستطيع دولة ذات سيادة، أو الأسوأ من ذلك، أن ترفض الاضطلاع بمسؤوليتها. ويمكن القيام بذلك من خلال الصكوك الإنسانية والإدارة المدنية للأزمات، وبعثات حفظ السلام أو استعادة السلام، أو منع نشوب الأزمات قبل وقوعها.

وفي ذلك السياق، أود أن أتكلم عن مكافحة الإفلات من العقاب. إن بلجيكا مقتنعة بأنه لا يوجد سلام دائم دون تحقيق العدالة. ونسترشد بذلك المبدأ في سياستنا الخارجية. ويتحقق هذا المبدأ في المقام الأول بتعزيز سيادة القانون والعدالة على المستوى الوطني، قبل بدء الصراع وخلاله وبعد انتهائه. وبالنسبة لأخطر الجرائم، فإننا ندعم بنشاط تطوير القانون الجنائي الدولي. والوقت غير ملائم لكي نسمح للشكوك بأن تحوم حول دعمنا الفعال للمحكمة الجنائية الدولية، بتقديم المزيد من الحلول الإقليمية الأخرى كما يفعل البعض. ويصدق ذلك بوجه خاص الآن عندما تجهز المحكمة أولى محاكماتها.

إن السلام والأمن مسؤولية المجتمع الدولي برمته، وبهذه الروح بدأت بلجيكا منذ ما يقرب من سنتين ولايتها في مجلس الأمن بالسعي باستمرار، وبأسلوب بناء غير متشدد، لاتباع أفضل الطرق للدفع قدما في حل المشاكل. وتعرب بلجيكا بوجه خاص عن سرورها بالتقدم المحرز في إدارة الأزمات والتوسع غير العادي في عمليات حفظ السلام. ومن ذلك المنظور، تدعو بلجيكا إلى تجديد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع منحها ولاية معززة، وهي تعد عنصرا رئيسيا في الحفاظ، في شرق الكونغو، على احتمالات تسوية الأزمة وتجنب حدوث سيناريو صومالي آخر.

وترحب بلجيكا أيضا بالجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية وتعاونها مع الأمم المتحدة. وما يدور في خلدي، على سبيل المثال، وجود الاتحاد الأوروبي إلى جانب الأمم المتحدة في تشاد وفي جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن الضروري أن نحرز المزيد من التقدم فيما يتعلق باتخاذ نهج متكامل وشامل إزاء حل الصراع. ويشكل إنشاء لجنة بناء السلام خطوة حقيقية إلى الأمام في ذلك المجال. ولهذا السبب تبوأت بلجيكا رئاسة التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أحرز تقدم كبير، ولكن لا يزال يتعين فعل الكثير، ولا سيما من أجل مساعدة البلدان بشكل أفضل خلال تلك المرحلة الحساسة وهي تخرج من الأزمة.

سنحتفل قريبا بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وستكون تلك فرصة لنتذكر القيم التي يمثلها والتي نتشاطرها جميعا، والقيم التي نؤيدها ينبغي أن ننفذها لمنفعة مواطنينا ومزيد من تحقيق الرفاهية في جميع أنحاء العالم. فهي مسؤولية يجب أن نتذكرها، ولا سيما أنه يجري التشكيك فيها على ما يبدو عندما نواجه التحديات الكبيرة التي وصفتها للتو. وينبغي أن نتحمل معا وعلى أساس قيمنا المشتركة، تلك المسؤوليات.

ذلك هو التحدي الحقيقي. وبتحقيق المزيد، وليس الأقل، من التعاون الدولي والتعددية سنتوصل إلى الحلول اللازمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وليد المعلم، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

السيد المعلم (الجمهورية العربية السورية): السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، أهنئكم وبلدكم الصديق نيكاراغوا على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة راجيا لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم وأعبر عن ارتياحنا لمضمون بيانكم الاستهلالي في بداية أعمال هذه المناقشة العامة. وأتوجه بالتقدير لسلفكم، السيد سيرجيان كريم، على جهوده الطيبة لإنجاح أعمال الدورة السابقة. كما أعرب للسيد بان كي — مون، الأمين العام للأمم المتحدة، عن خالص تمنياتي له بالتوفيق في عمله من أجل تحقيق مقاصد وأهداف ميثاق منظمتنا الدولية.

ما زالت منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم توترا، وما زالت التحديات فيها تكثر وتتفاقم إلا أن التحديات، مهما كثرت، ينبغي أن تحول بيننا وبين السعي لفتح باب الأمل في الانتقال إلى حال أفضل. إن سورية، بحكم موقعها الجغرافي وبحكم تطلعات شعبها، جزء أساسي من الحلول التي تتطلع إليها شعوب المنطقة وانطلاقا من هذا، بادر السيد الرئيس بشار الأسد إلى الدعوة لعقد قمة رباعية في دمشق شارك فيها كل من الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، وأمير دولة قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثان، ورئيس وزراء تركيا، رجب طيب أردوغان.

إن هذه الدول معنية جميعا باستقرار منطقة الشرق الأوسط وسلامها، ولكل منها إسهاماتها البناءة في هذا المجال على اختلاف الظروف والمواقع. من هنا بحث القادة الأربعة موضوع الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، وأكدوا ضرورة التشاور والتنسيق والسعي المشترك في هذا السبيل، آخذين بالاعتبار أن مرور الوقت واستمرار المعاناة الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، يضع المنطقة في حال من اليأس يدخلها في نفق فقدان إمكان صنع سلام عادل وشامل، ويجعلها تجنح نحو الغضب والتفجر. هذا وضع لا يخدم في النهاية مصلحة أحد في المنطقة والعالم.

لقد أكدت الجمهورية العربية السورية، بدعوتها لهذه القمة الرباعية، إن السلام العادل والشامل هو خيارها الاستراتيجي وأنها تسعى من أجله مع شركاء إقليميين ودوليين يتشاطرون الرؤية نفسها. إلا أن تحقيق السلام يتطلب توفر الإرادة الحقيقية لصنعه لدى جميع المعنيين مباشرة أو من خلال واقع النفوذ والتأثير. بعد سنوات من غياب إرادة صنع السلام عن أولويات سياسات مؤثرة في أوضاع المنطقة قالوا: فلنذهب إلى أنابوليس. وذهبنا جميعا، رغم كل الغموض الذي اكتنف التحرك بمجمله. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: ماذا أثمر أنابوليس؟ وأين نحن منه الآن؟ هل تحققت وعود أنابوليس بإقامة الدولة الفلسطينية قبل نهاية العام الحالي؟ هل أوقفت إسرائيل بناء مستوطناتها في الأراضي العربية المحتلة؟

رغم ذلك كله، ولأن انسحاب إسرائيل من جولاننا المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وصنع السلام هما أولوية وطنية سورية. فقد دخلنا في محادثات غير مباشرة مع إسرائيل، بوساطة تركية مشكورة، أردنا أن تصل بنا كما قال السيد الرئيس بشار الأسد إلى القاعدة التي تسمح ببدء المفاوضات المباشرة برعاية تشمل أطرافا دولية عدة. إلا أن الأمر يحتاج إلى إرادة إسرائيلية حقيقية لتلبية متطلبات السلام من أجل صنعه. ويحتاج إلى إرادة أمريكية تضع سلام الشرق الأوسط في أولوياتها متجاوزه التجاهل والتغييب الذي استمر سنوات وأدى إلى تفاقم الأوضاع في المنطقة.

إن سورية تؤكد من جديد دعمها الثابت والمستمر لحقوق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه المحتلة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وتشدد سورية على ضرورة استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية عبر الحوار الوطني، وتسعى بصفتها رئيسا للقمة العربية لتحقيق ذلك.

نحن في سورية معنيون بالشأن العراقي لأن العراق بلد عربي شقيق، ولأننا دولة جوار نتأثر بكل ما يمر به العراق سلبا أو إيجابا. لقد أكدنا دائما على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق أرضا وشعبا وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وأكدنا على ضمان سيادته واستقلاله وهويته العربية الإسلامية، ورفض كل الدعوات لتقسيمه وقد أعلنا تكرارا أن الحل في العراق يبدأ بالمصالحة الوطنية القائمة على مبدأ احترام إرادة كافة مكونات الشعب العراقي، كما أكدنا ضرورة انسحاب القوات الأجنبية بالاتفاق مع الحكومة العراقية. وأدنا دائما، وما زلنا ندين جميع الأعمال الإرهابية التي تقع في العراق ويذهب الأبرياء ضحية لها. ونعتقد أن الوصول إلى مرحلة الاستقرار التي ينشدها العراق ما زالت تواجهه عقبات تحتاج إلى توافق عراقي حولها. من المؤسف أن الأوضاع الاستثنائية التي عاشها العراق جراء الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ أدت بأعداد غفيرة من أبنائه إلى مغادرة بلدهم بحثا عن الأمن والسلامة. وسورية تستضيف أعدادا كبيرة من الأشقاء العراقيين. ولذلك نحن نلمس مدى عمق المشكلة الإنسانية التي يعيشها العراقيون المهجرون نتيجة تدهور الوضع الأمني في بلدهم، ونأمل أن يؤدي تحسن الظروف الأمنية إلى عودة كافة أبناء العراق إليه.

نحن في سورية مرتاحون من أن أوضاع لبنان تأخذ طريقها إلى الحل منذ التوصل إلى اتفاق الدوحة الذي مكن من انتخاب رئيس توافقي وتشكيل حكومة وحدة وطنية وبدء الحوار الوطني. لقد أكدنا ونؤكد، خلافا لكل المزاعم ومحاولات التضليل، دعمنا لكل ما من شأنه توصل اللبنانيين إلى حلول توافقية تقوم على الحوار فيما بينهم وعلى تأكيد الوحدة الوطنية. وقد أعلنا لدى الزيارة التي قام بها الرئيس اللبناني ميشيل سليمان لسورية عن قرارنا المشترك إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين صونا للروابط والمصالح المشتركة الواسعة والعميقة بين الشعبين الشقيقين. وتم خلال هذه الزيارة الاتفاق على استئناف أعمال اللجنة المشتركة لتحديد وترسيم الحدود اللبنانية – السورية وفق آلية وسلم أولويات يتفق عليهما بين الجانبين. وتم الاتفاق أيضا على العمل المشترك من أجل ضبط الحدود ومكافحة التهريب من خلال السلطات المعنية لدى البلدين، والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة بهدف تفعيل التبادل التجاري وتأمين مقومات التكامل الاقتصادي وإقامة سوق اقتصادية مشتركة.

تدعم سورية الجهود الرامية إلى ضمان سيادة السودان ووحدة أراضيه وتحقيق الاستقرار والسلام فيه. وفي هذا الإطار نؤكد رفضنا لقرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وندعو مجلس الأمن إلى تجميده لإيجاد المناخ الملائم أمام المبادرة التي أقرها مجلس الجامعة العربية بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ القاضية بتشكيل لجنة وزارية عربية برئاسة دولة قطر تتولى ترتيب مباحثات سلام شاملة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور وترعى هذه المباحثات بالتعاون والتنسيق مع الوسيط الدولي للاتحاد الأفريقي وممثل الأمم المتحدة، وتعمل أيضا على المساعدة لتحسين الأوضاع الإنسانية والتنموية في دارفور. إن سورية – وهي عضو في هذه اللجنة – تدعو كافة الدول ذات العلاقة وتدعو المجتمع الدولي لدعم جهود اللجنة بما يمكنها من تحقيق هدفها. وفي هذا الإطار ترحب سورية بخطوة تطبيع العلاقات السودانية – التشادية، وترى فيها عنصرا إيجابيا يسهم في حل مسألة دارفور.

كفلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حق كافة الدول في حيازة التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية. وقد كثر الحديث عن الملف النووي الإيراني بين داع للحل الدبلوماسي وبين دعاة استخدام القوة. في حين أن إيران أكدت مرارا أنها تعمل من أجل الاستخدام النووي السلمي فقط. على أن فجوة عدم الثقة بين إيران ومحاوريها تعقد الأمور وتمنع الوصول إلى التفاهم، وهو ما نعمل على تحقيقه سعيا للوصول إلى تفاهم سياسي حول الملف النووي الإيراني، وما سوى ذلك لن يخدم مصلحة أحد وسيجر إلى خسائر كارثية في المنطقة والعالم.

وفي هذا السياق نؤكد على موقفنا الداعي إلى إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، ونذكر بمشروع القرار الذي تقدمت به سورية إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ونؤكد في الوقت نفسه على ضرورة إلزام إسرائيل بنزع مئات الرؤوس الحربية النووية التي تمتلكها، وبإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار.

شكلت الأزمة التي نشأت في القوقاز حدثا بالغ الأهمية، لا يمكن تجاهل أبعادها وأثرها على العلاقات الدولية. لم يعد خافيا على أحد مسؤولية الأطراف التي أشعلت فتيل الأزمة، والتصرفات الاستفزازية المرافقة لها والتي دفعت روسيا إلى الخيار الذي اعتمدته، ونقدر الاستجابة الروسية للجهود التي بذلتها فرنسا، بصفتها رئيسة للاتحاد الأوروبي، من أجل التوصل إلى حل للأزمة يكفل استقرار

المنطقة ويجنب العالم العودة إلى ما كانت عليه العلاقات الدولية في عقود سابقة.

لقد قيل الكثير حول الحرب على الإرهاب، لكن السؤال الذي يفرض نفسه بعد كل هذه السنوات من شن هذه الحرب، هل الإرهاب اليوم أقل انتشارا؟ وأين نحن من الانتصار على هذه الظاهرة البالغة الخطورة؟ إن إلقاء التهم برعاية الإرهاب على دول معينة لدوافع سياسية هو محاولة يائسة لتبرير فشل نهج من يطلق هذه الاتهامات، لأن النهج الصحيح يكمن في معالجة جذور الإرهاب وأسبابه. كيف يمكن الانتصار على الإرهاب وما زال هناك خلط بين الإرهاب وبين حق الإنسان في أن يعيش على أرضه بعيدا عن نير الاحتلال أو التهديد بالحرب والعدوان. نحن ندعو كافة الدول إلى التعاون في محاربة الإرهاب وندعو في الوقت نفسه إلى نبذ هذا الخلط الذي يقدم للإرهاب فرصا وفوائد كثيرة.

أثبتت تجربة السنوات الماضية خلل التفرد بوضع الأجندة السياسية للعالم. وما يشهده عالمنا اليوم من حروب وأزمات مالية وغذائية يدعونا إلى العمل معا من أجل تصحيح هذا الخلل بمشاركة كل الأطراف الإقليمية والدولية عبر دبلوماسية فاعلة تقوم على الحوار سبيلا وأداة لحل القضايا الخلافية.

إن إغلاق باب الحوار واعتماد أسلوب الإملاء والعزل وفرض العقوبات الأحادية لم يخدم يوما هدف إقامة علاقات دولية صحية. وخلافا لمزاعم قيلت قبل أيام من على هذا المنبر، فإن كل محاولات العزل أثبتت فشلها. إن احترام مبدأ الديمقراطية في العلاقات الدولية الذي يأخذ بالاعتبار رؤية مصالح جميع الدول، كبيرها وصغيرها، سيساهم في تحقيق الأمن والاستقرار في عالمنا وحل المشاكل التي يواجهها. لقد حدد ميثاق منظمتنا الدولية، التي تضم جميع الدول على اختلاف توجهاتها ومصالحها، صيغا لا تزال صالحة للعمل من أجل بناء عالم تسوده العدالة القائمة على الفهم المتبادل، عالم لا يهدده الإرهاب، ولا مكان فيه لبذور الكراهية بين الديانات والحضارات. إن إعلاء شأن هذه المبادئ والأهداف والعمل بها سيكون لمصلحة الأمن والاستقرار في عالمنا ولخير الإنسانية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي، أمين عام وزارة خارجية عُمان.

السيد البوسعيدي (عمان): السيد الرئيس، يشرفني أن أنقل لكم تحيات مولاي، حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، سلطان عُمان، وتمنياته لكم بالتوفيق في جهودكم المبذولة لإنجاح هذه الدورة. وكلي أمل بأن تتوصل أعمال هذه الدورة إلى تحقيق أكبر قدر من التفاهمات حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما يعزز الأمن والاستقرار العالميين، وينسجم مع تطلعات شعوب العالم، تحقيقا لرخائها ووصولا إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

وأغتنم الفرصة لكي أسجل تقديرنا لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، باي كي – مون، على مساعيه المبذولة لتطوير عمل وأداء هذه المنظمة خدمة للمجتمع الدولي. ونود في هذا الإطار أن نؤكد على أهمية دور المؤسسات الدولية ودعم جهودها عبر تكثيف التعاون والتنسيق معها في سبيل ترسيخ العدالة وإعلاء صوت الحق وتوطيد دعائم الأمن والسلم والاستقرار في أرجاء المعمورة كافة.

تمثل الدورات السنوية لانعقاد الجمعية العامة مناسبة هامة، تعبر الدول الأعضاء خلالها عن اهتماماتها ومرئياتها. ومما لا شك فيه أن مساعي المحافظة على البيئة ظلت في مقدمة الأولويات على الصعيد الدولي، خاصة في ظل ما لمسناه من شواهد وأحداث خلال السنوات الماضية،

تمثلت في تغييرات مناخية طالت، ولا تزال تطال، العديد من مناطق العالم.

لقد بذل المجتمع الدولي جهودا كان من أبرزها برنامج القرن الحادي والعشرين، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في البرازيل عام ١٩٩٩، فضلا عن خطة خارطة الطريق التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي عقد في إندونيسيا عام ٢٠٠٧، وذلك كله لتعميق الفهم والوعي، وتطوير رسائل التنبؤ بهذه التحولات المناخية، حفاظا على الأرواح والممتلكات، وحداً لممارسات الإنسان الضارة بالبيئة، وتثقيفا له للتعايش معها بسلام. إلا أننا مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى، بتكثيف ومضاعفة تلك الجهود، والتعاون المشترك للإسهام في التعامل البناء والواقعي مع مثل هذه الظروف، وتقديم الدعم المباشر للأبحاث العلمية الهادفة إلى إيجاد وسائل وسياسات وخطط إبداعية، من شأنها أن تضمن لنا بيئة صالحة مستدامة، مع الأخذ في الاعتبار الشواهد الطبيعية ذات العلاقة بدورات المناخ والبيئة عبر العصور. ونأمل في أن يتمكن مؤتمر القمة حول البيئة والتنمية، المقرر عقده في كوبنهاجن خلال العام القادم من وضع توصيات عملية قابلة للتطبيق وترقى إلى مستوى الطموحات والآمال.

لقد ساهم التطور الاقتصادي والتبادل التجاري بين الشعوب في تشكيل جسور من التواصل على أساس المنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة. إلا أن النظام التجاري القائم أصبح في حاجة ماسة إلى رؤية ونظم تواكب ما يشهده العالم من تحولات وكيانات اقتصادية جديدة، وتحفظ للاقتصاد العالمي توازنه، مراعية احتياجات الدول النامية في هذا الإطار. وهنا، لا بد من أن تقوم الدول الصناعية الكبرى بتخفيف القيود على صادرات الدول النامية، ومشاركتها في التقنيات الحديثة، وآليات التسويق الناجعة والأطر التعليمية والعلمية، بما يكفل تنمية الإنسان أينما كان. كما أن على منظمة التجارة العالمية أن تؤدي دورا أكثر نشاطا وفعالية للحد من تلك القيود وتطبيق سياسات مناسبة لإيجاد وتهيئة بيئة تجارية أكثر حرية.

وفي الوقت الذي نرحب بالدعوة التي أطلقها المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، باسكال لامي إلى عقد جولة أخرى من المفاوضات التجارية في إطار جولة الدوحة، فإننا نود التأكيد على أهمية أن تستند هذه المفاوضات إلى قوانين منظمة التجارة العالمية القائمة على العدالة والإنصاف.

ولا يخفي على الجميع ما يعانيه الشعب الفلسطيني من تداعيات إنسانية سلبته الكثير من الحقوق في العيش الكريم. فالسياسات الإسرائيلية المتشددة، من سد للمعابر وفرض للحواجز واستمرار الاستيطان، أصبحت تعيق الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني. كما أن هذه الممارسات تقوض الجهود المبذولة والمبادرات المطروحة للتوصل إلى سلام واستقرار، بل وتشكك في مصداقية الجانب الإسرائيلي في السعي الجاد لحل الصراع وإنهائه.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى بذل جهود حثيثة لوضع إسرائيل أمام مسؤولياتها، انطلاقا من أهمية وحتمية السلام، باعتباره الخيار الوحيد للتعايش المشترك مع شعوب المنطقة كافة، خاصة بعد أن تأكد الجميع أنه لا سلام بدون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في العيش بأمان على أرضه وداخل دولته المستقلة، التي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، داخل حدود معترف بها دوليا.

إن التزامنا بالسلام التزام جوهري واستراتيجي، وهو يمثل مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي، يتحملها دون كلل أو تباطؤ مهما كانت الصعوبات والعقبات. ومن هذا المنطلق، فإن سلطنة عُمان تحرص دائما، في إطار علاقات الصداقة والتعاون التي تربطها مع العديد من الدول، على أن

تظل هذه لعلاقات طويلة المدى، ودعامة أساسية للجهود المشتركة لدعم الأمن والسلم وأسباب الحوار والتفاهم والوئام.

إن ما تحقق على صعيد الوفاق اللبناني من إنجازات هو مدعاة للتفاؤل. وإذ نثني على الجهود التي بذلتها دولة قطر الشقيقة وسائر الدول العربية وجامعة الدول العربية، ندعو الأطراف اللبنانية كافة إلى الالتزام والعمل باتفاق الدوحة، حفاظا على المصالح العليا للشعب اللبناني الشقيق. كما نرحب بالزيارة التي قام بها الرئيس اللبناني، العماد ميشال سليمان، إلى الجمهورية العربية السورية، وما أثمرته من نتائج إيجابية، بما في ذلك الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين الشقيقين.

وعلى صعيد الوضع في العراق، نود أن نعبِّر عن ارتياحنا للتحسن النسبي الذي طرأ على الحالة الأمنية، آملين أن يستمر ذلك التحسن، حتى يعم الاستقرار سائر مناطق العراق الشقيق. كما نتطلع إلى استمرار مساعي الحكومة العراقية والقوى السياسية كافة نحو تحقيق التفاهمات الوطنية الشاملة، التي من شأنها استقطاب جميع شرائح المجتمع العراقي، وإعادة الانسجام إلى نسيجه الوطني.

أما بالنسبة للأوضاع في إقليم دارفور السوداني، فإننا نرحب بالخطوات التي تتخذها الحكومة السودانية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، لنشر الأمن والاستقرار في الإقليم. ومن هنا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود، بما يساعد على تحقيق الوفاق الوطني بين أبناء السودان الشقيق كافة.

ومن هذا المنبر، نجدد دعوتنا لجميع الأطراف الصومالية إلى وقف الاقتتال الداخلي، والتخلي عن العمليات التي تضع العراقيل أمام المساعي الخيرة، ونأمل أن يلتزم الجميع بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في جيبوتي في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

كما نرحب باستمرار المشاورات بين جمهورية إيران الإسلامية والدول الأخرى حول الملف النووي الإيراني، آملين أن تتكلل هذه الجهود بالتوصل إلى اتفاق يحفظ لإيران حقها في الاستفادة من التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ويبدد مخاوف بعض الدول عن برنامجها النووي.

لقد كان لاستضافة جمهورية الصين الشعبية الصديقة دورة الألعاب الأولمبية التاسعة والعشرين في بيجين، والتنظيم المتميز، طابع خاص أسهم دون شك في إنجاح هذا الحدث الرياضي العالمي، وأثرى الحضارة الإنسانية ذات التنوع الثقافي الجميل. ولا يفوتنا هنا أن نغتنم هذه المناسبة للإعراب عن تمنياتنا الطيبة للدورة القادمة للألعاب الأولمبية، التي تستضيفها لندن عام ٢٠١٢ لتكون استمرارا للتعايش الثقافي والإنساني بين سائر الأمم.

إن ما تحقق في مسيرة العمل الدولي المشترك، يدعونا إلى بذل مزيد من الجهود والمساعي الجماعية للتعامل مع التحديات التي نواجهها، وتجنيب شعوب العالم أضرارها وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما نود التأكيد على أهمية الالتزام المشترك بإقرار العدالة وبسط سيادتها، وتحمل الحكومات مسؤولياتها في إطار التعاون الإيجابي والتفاهم والاحترام المتبادل، كمبادئ أساسية للسلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، نتمنى لكم التوفيق في إدارة أعمال هذه الدورة، ونؤكد دعم سلطنة عُمان للجهود الهادفة إلى تحقيق رفاهية شعوب العالم ومستقبل أجياله، متطلعين إلى أن يتم ذلك في جو من التعاون والوفاق والمحبة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مارات تاجين، وزير الخارجية في جمهورية كازاخستان.

السيد تاجين (ممثل كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): أود، قبل كل شيء، أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على انتخابه لهذا المنصب الرفيع، وأن أعرب عن ثقتي بأن الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، في ظل قيادته، تكون مثمرة وناجحة.

حين وصل كريستوفر كولومبوس إلى شواطئ أمريكا في عام ١٩٤٢، ظن أنه اكتشف طريقا جديدا إلى الهند. واليوم نعلم أن المكتشفين الأوروبيين كانوا قد وصلوا إلى خليج سانت لورانس قبل قيام كولومبوس بتلك الرحلة بسنوات عديدة. ومن الواضح أن حضارات متطورة كانت قد وُجدت هناك قبل ما يسمى اكتشاف أمريكا. وفي الوقت نفسه، فإن كولومبوس قد اكتشف أمريكا فعلا بمعنى ما، لأن رحلته غيرت جذريا فهم جغرافية العالم.

إن العولمة هي التي تعطينا رؤية جديدة للعالم في القرن الحادي والعشرين. وهي إذ تتيح فرصاً جديدة للاقتصاد العالمي والتنمية البشرية، فإنها تحفز أيضا طفرة جديدة من التنافس السياسي والاقتصادي في العالم أجمع.

يمكننا الآن أن نرى بوضوح أنه من المفروض الحؤول دون التضحية بمصالح الشعوب والبلدان من أجل ذلك التنافس. وبسبب التعقيدات والتراعات الأخيرة، بات من الملِّح أن نحفظ المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك قانون السلامة الإقليمية. ومن الأساسي أن نتجنب المعايير المزدوجة في تطبيق ذلك المبدأ.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن العالم لم يصبح مكاناً أكثر أمناً. ويجب أن نعترف بأنه ليس هناك إجماع دولي بعد حول مسائل نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكما يعلم الجميع، يمكن للتاريخ أن يعيد نفسه إذا لم نتعلم دروسه بشكل صحيح. لذا، ينبغي أن يصبح نزع السلاح النووي والنظام المعزَّز لعدم الانتشار أولوية للجميع بدون أية شروط.

إن كازاخستان، البلد الذي تخلى طوعا عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم، تعتقد أنه لا بد من تطوير آليات جديدة لتكييف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع الوقائع الجديدة. وندعو الدول الأعضاء إلى إنهاء الإجراءات الضرورية لإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتعزيز آلية التحقق منها. وذلك بالتحديد هو الغرض من الممارسة الميدانية المتمثلة في التفتيش المتكامل في الموقع، الجاري تنفيذها في بلدنا في منطقة سيميبالاتنسك السابقة للتجارب النووية.

إن أزمة نظام عدم الانتشار تشكل تهديدا حقيقيا بوقوع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين. وتسهم كازاخستان بنشاط في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وفي هذا الصدد، استضافت هذا العام تدريبات مكافحة الإرهاب الذري، ومؤتمرا دوليا حول الحماية المادية للمواد النووية.

ولا تزال الحالة في أفغانستان مصدر قلق شديد. ونرى أن الوسيلة لتطبيق هذه الحالة هي مضاعفة جهود المجتمع الدولي لإعادة البناء السلمي لأفغانستان. ولبلوغ تلك الغاية، اعتمدت حكومة بلادي خطة خاصة لمساعدة أفغانستان.

وكازاخستان ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في حينها وبصورة فعالة. وقد بلغنا بالفعل عددا من الأهداف في مجالات عدة، بما في ذلك الحد من الفقر، وتوفير التعليم وتمكين المرأة. ونحن الآن مهتمون بالأهداف الزائدة

على الأهداف الإنمائية للألفية، ومواءمتها لأوضاعنا الوطنية، بغية إرساء معايير ومؤشرات أعلى.

وشأننا شأن العديد من البلدان الأخرى، تشعر كازاخستان بالقلق العميق إزاء الحالة المتصلة بسوق الغذاء العالمي. ونحن نشارك الأغلبية رأيها بأن المطلوب نهج متكامل للتغلب على الأزمة الغذائية الراهنة.

ويواجه المجتمع الدولي اليوم تحدي الارتفاع العالمي في أسعار الأغذية الأساسية. وباعتبار كازاخستان منتجا ومصدرا رئيسيا لمحاصيل الغلال والدقيق، فإنها مستعدة للقيام بمساهمة كبرى في التغلب على أزمة الغذاء. واعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، رفعنا حظرنا عن صادرات الغلال. تلك هي مساهمتنا في الجهود الجماعية للمجتمع الدولي لكبح الأسعار العالمية للحبوب.

ونظرا للأهمية البالغة لموارد الطاقة، فقد أصبح الحفاظ على التوازن العالمي للطاقة حتمية أكثر إلحاحا. وتتفهّم كازاخستان تمام دورها المتزايد ومسؤوليتها المتنامية باستمرار، باعتبارها موردا للطاقة يعتمد عليه.

وإنني إذ آخذ في الاعتبار أن مشاكل الطاقة والمشاكل البيئية متداخلة بشكل وثيق، أود أن ألفت الاهتمام مجددا إلى المبادرات التي قدمها الرئيس الكازاخستاني، نور سلطان نازارباييف، من على هذه المنصة قبل سنة (انظر A/62/PV.4). وتدعو تلك المبادرات إلى اعتماد معاهدة أورو – آسيوية بشأن استقرار إمدادات الطاقة، فضلا عن تطوير استراتيجية عالمية للطاقة والبيئة في إطار الأمم المتحدة.

وكازاخستان تولي أهمية بالغة للمشاكل المرتبطة بتغير المناخ والتنمية المستدامة. ولضمان تحول عمليات الانتقال الأوروبية والآسيوية إلى التنمية المستدامة، واندماجها في عملية أورو – آسيوية وحيدة، قدمت كازاخستان مبادرة لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٠ لوزراء البيئة والاقتصاد والرفاه الاجتماعي في البلدان الآسيوية وبلدان المحيط الهادئ، ومؤتمر أوروبي عام حول البيئة من أجل أوروبا سنة ٢٠١١.

ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق للمجتمع الدولي برمته، وللأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها على الدعم الذي قدموه لبلدنا في التخفيف من عواقب الكوارث البيئية في بحر آرال ومناطق سيميبالاتينسك. وإننا إذ ندعو إلى تعاون دولي نشط ومستمر، نطالب بالدعم لمشاريع القرارات المزمع تقديمها في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن مشاكل منطقة سيميبالاتينسك، ومنح الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال وضع مراقب في الجمعية العامة.

والعدد المتزايد من الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، يجعل من الضروري تكثيف التعاون الدولي باعتباره الوسيلة الأكثر فعالية في الاستجابة لحالات الطوارئ. وتدعم كازاخستان التعاون في وضع برامج وطنية وإقليمية، متمثلة في مركز وسط آسيا لتنسيق الاستجابة للكوارث.

ونؤمن بقوة بأن الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان بشكل كامل، وفقا للقرارات والتوصيات المستندة إلى برنامج عمل ألماتي. ونأمل لاستعراض نصف المدة المقبل للبرنامج أن يؤدي إلى اعتماد قرارات محددة بشأن المساعدة لهذه المجموعة من البلدان.

وتصعيد الصراعات الإثنية – الإقليمية والتوترات المتزايدة بين الأديان تدل على أننا وصلنا إلى منعطف حاسم في تاريخنا المشترك. وفي ظل هذه الظروف، عملت كازاخستان بدأب وإصرار على تنفيذ سياسة تهدف إلى ضمان الوفاق بين الإثنيات والأديان، فضلا عن الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في مجتمعنا. وبمبادرة من رئيس دولتنا، الرئيس نازارباييف، استضافت العاصمة الكازاخستانية آستانة، مؤتمرين لزعماء الأديان العالمية

والتقليدية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦. وبمؤتمر القمة المقبل المزمع عقده في عام ٢٠٠٩، أثبت هذا المنتدى بالفعل أنه آلية دولية فعالة لتشجيع السلام والتسامح على صعيد عالمي.

وكازاخستان تشارك بنشاط في عمل مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات. ومبادرتنا بإعلان عام ٢٠١٠ السنة الدولية لتقارب الثقافات حظيت بدعم جميع الدول الأعضاء، كما تبين في القرار ٦٢/٩٠. ونناشد جميع البلدان ومنظمات الأمم المتحدة إعداد خطط ملائمة لتحقيق أهداف السنة الدولية، وفقا لأحكام ذلك القرار.

وفي سياق اتخاذ المزيد من الخطوات العملية لتشجيع الحوار بين الحضارات، اقترحت كازاخستان عقد مؤتمر وزاري تحت عنوان ”عالم مشترك: التقدم من خلال التنوع“. وقد دُعي وزراء الخارجية من مناطق مختلفة من الكوكب لحضور الاجتماع الأول لهذا المنتدى، المزمع عقده في آستانة في تشرين الأول/أكتوبر.

وفيما تستعد كازاخستان لتولي مهام رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٠، ورئاسة المؤتمر الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠١١، فإننا ننوي أن ننتهز هذه الفرصة الفريدة لتشجيع المسائل المتصلة بتأمين المزيد من التسامح وتنشيط التدابير من جميع الدول الأعضاء ضد جميع أشكال التمييز، باعتبارها بنودا أساسية في تلك المنظمات.

وأود أن أختم ملاحظاتي بحكمة شرقية قديمة تقول: ”بين رجل يحفر حفرة والرجل الذي يردمها، ينبغي أن يكون هناك دائما رجل ثالث جاهز لكي يغرس شجرة“. وفي عالم اليوم، تقوم الأمم المتحدة بذلك الدور الحيوي عبر تعزيز الحوار والتعاون بين جميع الشعوب وجميع الدول.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مراد مدلسي، وزير الخارجية في الجزائر.

السيد مدلسي (الجزائر): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم بالتهانئ الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. وأود في الوقت نفسه تقديم تحية إكبار مستحقة لسلفكم السيد سرجان كريم، والتعبير عن عرفاننا الصادق للسيد بان كي - مون، الأمين العام الذي يضطلع بشرف وحكمة وكفاءة بمسؤوليات جد كبيرة.

إن الموضوع الرئيسي لهذه الدورة، واختيار الموضوعين اللذين كانا محل نقاش على أعلى مستوى هذا العام، يلخص تماما الانشغالات الحالية للمجتمع الدولي. لقد كان العالم شاهدا في الأشهر الأخيرة على الأزمات التي كشفت عن ضعف معاناتنا الجماعية وعن عدم قدرتنا على التصدي لها، مثلما جرت عليه الأحوال. جرت. ولأن النظام العالمي مبني على عدم التوازن، تظل البلدان النامية هي التي تدفع ثمنا غاليا لهذه الاختلالات، عاجزة أمام التحديات التي تهدد استقرارها السياسي وتماسكها الاجتماعي.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ومن هذا المنظور، فإن الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية والأزمات الغذائية الناتجة عن نقص بعض المواد الأساسية وارتفاع أسعارها، هي أسباب عجَّلت في إفقار الملايين من البشر. ولا بد للمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية أن تضطلع بدورها على أحسن وجه، وأن تقوم عند الضرورة بالإصلاحات اللازمة دون أن تلتزم الدول النامية، وخاصة الأفريقية، بارتباطات لا تتماشى مع أهدافها الإنمائية.

ومن الضروري كذلك مواصلة محاربة الإرهاب بجميع مظاهره وأشكاله بصفة فعالة ودؤوبة. وإننا نؤكد مرة أخرى على أهمية استعجال اعتماد اتفاقية عامة حول مكافحة الإرهاب، مع اجتناب أي إشارة أو أي عبارة من

شأنها المساس بكفاح الشعوب المشروع لاسترجاع حريتها أو المساس بسمعة المجموعات الدينية على وجه الخصوص.

ومن الضروري أيضا مواصلة العمل لإصلاح منظمة الأمم المتحدة لتصبح أداة لفتح فضاءات جديدة للحرية والديمقراطية والعدالة والسلم والأمن والتنمية والتقدم. غير أن الإصلاحات لا يمكن أن تكون مثمرة وواعدة إلا إذا شملت مجلس الأمن، من خلال توسيع عادل لتركيبته، وإضفاء الديمقراطية في اتخاذ قراراته وتحسين إجراءاته العملية.

إن تحرك الجزائر في الفضاءات الجغرافية والسياسية التي ننتمي إليها مستمَدّ من مبدأ حسن الجوار والتعاون والتضامن. ففي منطقة المغرب العربي، تعمل الجزائر على تذليل الصعوبات الظرفية التي تعرقل تفعيل اتحاد المغرب العربي، وذلك اقتناعا منها بأن إقامة مغرب عربي موحَّد ومزدهر يفرضه كل من المصير المشترك لشعوبه ومتطلبات عصرنا. وحرصاً منها على ألا تؤدي الجهود المبذولة في هذا الاتجاه إلى خيبة أمل جديدة، فإنها ترى أن تفعيل الاتحاد لا بد أن يكون على أسس صحيحة وقوية ودائمة، تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل شعوب المنطقة.

إن الجزائر التي يحدوها إيمانها بمشروع مغاربي، ساندت بكل إخلاص، وستستمر في مساندة كل الجهود الرامية إلى إيجاد حل لنزاع الصحراء الغربية، يكون عادلا ودائما ومطابقا للشرعية الدولية، يمكِّن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره بكل حرية وشفافية. ومن هذا المنطلق، تعتقد الجزائر أنه من الأهمية بمكان، المحافظة على الديناميكية التي أوجدها المانهاسيت وتشجيعها، كما تدعو السيد الأمين العام بإلحاح إلى المشاركة في رفع العراقيل التي تقف على درب مسار المفاوضات، وتهيئة الظروف الملائمة لعقد الجولة الخامسة في أقرب الآجال، مثلما توصي به قرارات مجلس الأمن.

وستستمر الجزائر من جهتها، في القيام بدورها كاملا، وهو الدور الذي يفرضه عليها موقعها كدولة جارة ومراقبة للمسألة.

وفي ما يخص الشرق الأوسط، تعبر الجزائر عن ارتياحها للتطورات الإيجابية الحاصلة على الساحة اللبنانية، وتشجع كل الأطراف على تحقيق الوحدة والمصالحة الوطنية. إنما من البديهي أن الشرق الأوسط لا يمكن أن يعرف السلام دون إيجاد حل للقضية الفلسطينية، التي تظل في قلب الصراع العربي – الإسرائيلي. فنحن في هذا المقام لسنا بحاجة إلى أن نذكّر بأن إقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط يمر حتماً باستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية التاريخية، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين، واسترجاع كل الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل. وبناء على ذلك، تناشد الجزائر المجتمع الدولي تحمُّل مسؤوليته كاملة تجاه هذا الشعب، سواء أكان ذلك على المستوى السياسي، من خلال مساندة قضية عادلة، أو على الصعيد الإنساني بزيادة مساعدته للتخفيف من معاناته.

إن القارة الأفريقية تشهد تحولات عميقة واعدة. ومما لا شك فيه أن ميدان السلم يتصدر قائمة الإنجازات الهائلة التي حققتها القارة. وعليه، استطاع الاتحاد الأفريقي ومنظمته الإقليمية أن يفرض نفسه كشريك لا يمكن تجاهله، خاصة في مجال الوقاية من النزاعات الأفريقية وحلها. فالجزائر ترحب بهذه التحولات الإيجابية، إلا أنها تأسف لعدم ارتقاء الدعم لالتزام شركاء أفريقيا إلى مستوى الأهداف المتفق عليها، سواء ما تعلق منها باسترجاع السلام أو ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان الامتناع عن أي عمل من شأنه عرقلة جهود السلام الجارية أو المساس بوحدة

السودان وسلامته الإقليمية وسيادته. لذلك، لا بد من تعبئة كبرى للمجتمع الدولي، حول المسار السياسي الذي يبقى الطريق الوحيد الذي يضمن للشعب السوداني بكل مكوناته مزايا استيعاب السلام والمصالحة الوطنية. وفي هذا السياق، نجدد مساندتنا لمسعى ومقترحات الجامعة العربية، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، التي تطلب من مجلس الأمن تجميد قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، والعمل باتجاه ترقية وتعزيز ديناميكية السلام والمصالحة الوطنية.

وبخصوص الحالة في زمبابوي، لا يسع الجزائر إلا الإشادة بالنهج الذي سطره الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، بغية تمكُّن الشعب الزمبابوي من تجاوز محنته ونحن متضامنون كلياً مع مجهودات أفريقيا التي ترمي بكل ثقلها في حل الأزمة الصومالية، من خلال دعمها المطلق للمسار السياسي، وإرسال بعثة السلام المكلَّفة بمساعدة السلطة الانتقالية على استعادة السلام والأمن في البلاد.

ولا وجود لسبيل قادر على التصدي للأخطار التي تهدد السلام والانسجام في العالم، خارج مسعى تشاوري وتضامني، يرتكز على نظام متعدد الأطراف، ومتجدد، وعادل، وفعال، يضع تلبية احتياجات الناس دون أي تمييز، والحفاظ على كرامتهم، في صلب انشغالاته. ومن هذا المنظور، فإن الكفاح ضد كل الآفات التي تعصف بفئة كبيرة من الإنسانية، من فقر وأمراض وبيئة وهجرة سرية، لا يمكن الفوز فيه دون تضافر جهود الجميع، وخاصة جهود الدول المتطورة.

إن انعقاد موعدين هامين على هامش هذه الدورة، والمواعيد الأخرى المقررة في الأشهر القادمة، سيكون بمثابة امتحان حقيقي لقدرتنا على التصدي بصفة جماعية وتضامنية لتحديات عصرنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير خارجية البحرين.

الشيخ آل خليفة (البحرين): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة الخالصة لكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، مؤكدا التزام مملكة البحرين ووفدها المشارك بالعمل معكم لتحقيق أهدافنا المشتركة. ولا يساورني شك في أن ما تتمتعون به من خبرة وقدرات سوف يكون لها دور حاسم في ضمان نجاح أعمال هذه الدورة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه المناسبة لأشكر سلفكم، سعادة الدكتور سرجان كريم، على رئاسته للدورة السابقة للجمعية العامة، وأن أعبر عن تقديري العميق لجهود معالي الأمين العام السيد بان كي – مون الدؤوبة وتفانيه ومبادراته في معالجة العديد من التحديات التي تواجه الأمم المتحدة والعالم.

تشكل اجتماعات الجمعية العامة فرصة قيمة للمجتمع الدولي للتأمل سويا في التحديات والمشاكل والقضايا التي تواجهنا جميعا وبلورة نظرة شاملة لها، وتحليل الأسباب التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه، إن كان نجاحا أو فشلا، لكي نعمل معا لوضع رؤى مشتركة للمستقبل واختيار الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الرؤى.

إن المجتمع الدولي اليوم يواجه تحديات عديدة تتمثل في قضايا الطاقة والبيئة، والكوارث الطبيعية، وأزمة الغذاء، ونشر التعليم، والأزمة المالية التي هزت العالم مؤخرا، مما يجعل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية صعبا لدى العديد من الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤثر على نموها الاقتصادي

ويزيد من نسبة الفقر فيها. لذا فنحن بحاجة إلى استجابة فورية وفعالة من المجتمع الدولي للتعاطي مع الأزمات الملحة التي تواجه العالم لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وما أحرزناه من تقدم حتى الآن، والذي يتفاوت من مجال إلى آخر إلى حد يجعلنا اليوم نواجه وضعا تنمويا محفوفا بالمخاطر.

إن مملكة البحرين ترحب بالفرصة التي أتاحتها المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، التي عقدت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات التنمية في أفريقيا، الذي عقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لتجديد الالتزامات المترتبة علينا جميعا.

ويجب أن لا يغيب عن أذهاننا آثار الكوارث الطبيعية منها وتلك التي من صنع الإنسان، في إعاقة التقدم نحو تحقيق أهداف الألفية حين نعالج هذه المسألة الهامة. وإننا على يقين بضرورة قيام جميع الدول بدمج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في خططها التنموية.

ولا يمكننا أن نتجاهل أو نؤخر هذه القضايا الإنمائية، كما لا نستطيع إهمالها باعتبارها قضايا سهلة، لأنه في حال عدم اتخاذ إجراءات فورية بشأنها فقد تصبح تهديدات حقيقية على الأمن والرخاء العالميين. وإن مملكة البحرين تؤيد تماما الاستراتيجية العالمية الواردة في تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وتتطلع لاستضافة تدشين التقرير بمملكة البحرين في أيار/مايو ٢٠٠٩.

ندرك جميعا ما تحظى به مسألة تغير المناخ من أهمية، ففي خضم الاستعدادات لعقد اجتماع لأجل التفاوض على اتفاقية تخلف بروتوكول كيوتو بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، نرى أن الطلب العالمي للطاقة يتزايد بصورة سريعة تواكب الزيادة السكانية المضطردة، في الوقت الذي يمر فيه عدد من الدول النامية بنمو اقتصادي سريع، حيث تشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن احتياجات العالم من الطاقة سوف ترتفع بنسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠٣٠. وإذ نتطلع إلى اجتماعنا في بولندا في وقت لاحق من هذا العام قبل انعقاد اجتماع الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩، نعرب عن الأمل في إدراك جميع الأطراف أهمية تغير المناخ للالتزام بمنح الأولوية لمصالح مستقبل كوكبنا، وللأجيال المقبلة، آملين في التوصل إلى اتفاقية شاملة، وفعالة وقابلة للتنفيذ.

إن مملكة البحرين التي تشارك المجتمع الدولي هواجسه حول التوسع في استخدام الطاقة النووية السلمية، ترى أن تلك الطاقة قد أضحت خيارا مرغوبا للعديد من الدول. لذا فإن الاتفاقيات المستقبلية للطاقة النووية السلمية يجب أن تكون في إطار تعزيز نظام عدم الانتشار، مع تحسين الضمانات وتوسيع صلاحية آلية التحقق لضمان سلامة شعوبنا وعدم تعرضها للخطر في ظل انتشار تكنولوجيا الطاقة النووية. ولا شك أن أبرز القضايا التي تناولتها الدورة الثامنة والعشرون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر العام الماضي أكدت على حق دول المنطقة في الحصول على الخبرة النووية، وامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونظرا للآثار الجسيمة التي يمكن أن تخلفها الطاقة على العالم، فإننا بأمس الحاجة إلى نهج عالمي شامل مغاير لتعاملنا الحالي المجزأ لمختلف أنواع الطاقة. وهذا يدفعنا إلى اقتراح إنشاء منظمة عالمية للطاقة تعكس منظورا دوليا مشتركا لتحديد دور واستخدامات جميع أنواع الطاقة سواء كانت هيدروكربونية أو نووية أو جديدة أو متجددة للوصول لحلول مبتكرة للحد من التلوث وانبعاث الغازات الضارة.

كما يمكن لهذه المنظمة أن تقدم تقييما صحيحا عن العرض والطلب للطاقة العالمية بجميع أشكالها، بحيث تجمع البيانات مركزيا وتقدم المشورة المطلوبة بشأن أفضل وسائل الطاقة الآمنة والسليمة بيئيا.

ويجرنا الحديث عن الطاقة والآثار المترتبة على تغير المناخ إلى أزمة الأمن الغذائي، التي أدت إلى زيادة عدد الجياع في العالم بنحو ٥٠ مليون فرد في عام ٢٠٠٧ نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية. لذا، فإننا نرى أن حل هذه الأزمة يكمن في العمل المشترك لوضع حلول، منها خفض إنتاج الوقود البيولوجي، وتغيير أنماط الاستهلاك، والاستثمار في وسائل الزراعة المستدامة.

ولعل الهزة التي تعرض لها القطاع المالي في العالم مؤخرا، كادت أن تؤدي إلى كارثة اقتصادية عالمية. وقد كشفت لنا هذه الهزة هشاشة وضعف النظام المالي القائم حاليا وقابليته السريعة للاهتزاز. وأمام ذلك، فإن مسؤوليتنا التاريخية تدفعنا للنظر بجدية واهتمام في وضع أنظمة وضوابط جديدة تقوم على أسس واضحة تأخذ في عين الاعتبار مصالح الدول الأعضاء جميعا في الأمم المتحدة، وكذلك إعداد الوسائل والخطوات البديلة والكفيلة باحتواء أية أزمة مالية في المستقبل.

وعليه فإن الأمر الجدير بالاهتمام هو أن التعاون المتعدد الأطراف أمر أساسي للتصدي لهذه التحديات. وذلك انطلاقا من حقيقة ثابتة مؤداها أنه لا توجد دولة قادرة بمفردها على حل هذه المشاكل، كما لا يمكن لأي دولة أن تعزل نفسها عن هذه الأزمات أو تنأى بعيدا عن نتائجها. وكما قال الأمين العام في كلمته الافتتاحية

(تكلم بالانكليزية) وأقتبس:

“Nations can no longer protect their interests, or advance the well-being of their people, without the partnership of the rest.”

”فلم تعد الدول قادرة على حماية مصالحها أو النهوض برفاه شعوبها بدون شراكة الدول الأخرى.“ (A/63/PV.5، صفحة ١)

(تكلم بالعربية)

إن مملكة البحرين تؤيد الخطوات الرامية إلى إصلاح وتجديد وتنشيط أجهزة المنظومة الدولية لتكون أكثر استجابة لاحتياجات عالم جديد. ونتفق مع ما أورده الأمين العام، في تقريره السنوي (A/63/1)، من أنه توجد حاجة لأن تكون منظمتنا أقوى وأكثر فعالية ومواكبة للعصر. ونحن نتطلع إلى إصلاح هياكل منظومتنا الدولية لتكون قادرة على الاستجابة لمختلف التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، ولتتمكن من تعزيز قدراته لمعالجة مختلف القضايا.

كما ينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا لمعالجة أوجه القصور التي يتعرض لها نظام الأمن الدولي ممن هم خارج هذا النظام، سواء كانوا متطرفين إرهابيين أو مهربي مخدرات أو غاسلي أموال أو قراصنة فكر وإبداع وغيرهم وغيرهم. فنحن بحاجة لتطوير ترتيبات أمن جماعية توحد الجهود وتضمن احترام الحدود القائمة بين الدول وعدم التعدي على سيادتها. وفيما يتعلق بالإرهاب، فالإرهاب واحد ولكنه ذو أشكال متعددة، سواء تلك الجريمة النكراء التي حدثت في إسلام آباد قبل أيام وأودت بحياة عشرات الأبرياء، أو بأشكال التحريض وإثارة الفتن عن بعد. وهذا يتطلب منا جميعا أن نكون واضحين في مواجهته مواجهة شاملة لإلحاق الهزيمة به فكريا وميدانيا. فإن كانت هناك معركة فلتكن معركة كاملة تخلصنا من هذا الشر المستطير.

تواجه منطقة الشرق الأوسط عددا من القضايا الشائكة التي هي بحاجة ماسة إلى تسوية. وإن من بين القضايا الملحة الحاجة إلى سلام عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية على أساس الأمن المتكافئ لشعوب منطقة الشرق

الأوسط، بما في ذلك إسرائيل، في إطار الشرعية الدولية والمرجعيات ذات الصلة، على أن يكون الخيار هو خيار السلام العادل كما دعت إليه المبادرة العربية للسلام. وفي هذا الإطار أيضا، هناك حاجة ماسة إلى تسوية سلمية على المسار السوري تأخذ في اعتبارها الانسحاب من الجولان السوري المحتل وبقية الأراضي اللبنانية، ووقف الخروقات الإسرائيلية لسيادة لبنان ودعم استقراره. وأصبح ضروريا أيضا حل قضية الجزر المختلفة للإمارات العربية المتحدة من خلال المفاوضات المباشرة أو إحالتها إلى محكمة العدل الدولية كخطوة هامة لتعزيز بناء الثقة في علاقات دول مجلس التعاون وإيران.

وإن منطقة الخليج وما مرت به من حروب مدمرة في العقود الثلاثة الماضية، لن تستطيع تحمل حرب أخرى، تأخذها إلى الوراء وما قد تسببه هذه الحرب من أضرار جسيمة على الاقتصاد العالم، الذي تشكل منطقة الخليج جزءا حيويا منه. وعليه فإن مملكة البحرين تجدد دعوتها لحل سلمي لأزمة الملف النووي الإيراني لإبعاد المنطقة عن ويلات الحروب وبما يحقق الأمن والاستقرار الدوليين. كذلك توجد حاجة ملحة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية، وضمان حق جميع البلدان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وفقا لاتفاق الضمانات للوكالة الدولية للطاقة النووية.

لينعم الشرق الأوسط بسلام دائم ومستقر، يتعين علينا مراجعة نظرتنا المستقبلية الإقليمية بصورة نقدية بهدف وضع أطر إقليمية جديدة لمواجهة التحديات الطويلة الأمد والتغلب عليها.

فقد يكون من المناسب الآن النظر في إمكانية إنشاء منظمة تضم جميع دول الشرق الأوسط، بدون استثناء، لمناقشة القضايا العالقة منذ أمد طويل بوضوح وصراحة، للوصول إلى تفاهم دائم ومستقر بين الأطراف. ونحن ننطلق في هذا من ثوابتنا العربية، التي ارتضينا فيها السلام خيارا استراتيجيا، يلتزم بالشرعية، ويطوي صفحات الصراع والعداوة، ويفتح الباب أمام مصالحة تاريخية بين شعوب المنطقة من أجل غد أفضل يسوده التفاهم والاستقرار والازدهار.

إن تطور مملكة البحرين خلال السنوات الأخيرة قام على الحوار والتفاهم الذي وضع أسسه قائدنا حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في مشروعه الإصلاحي الكبير، وهو تطور مستمر يسعى إلى تعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وإذ نشاطر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي احتفالاته هذا العام بالذكرى الستين لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أرسى قيم الحرية والعدالة الإنسانية في وقتنا المعاصر، نود الإشارة إلى أن انتخاب مملكة البحرين لعضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واعتماد تقريرها الأول في حزيران/يونيه الماضي بجنيف حول الاستعراض الدوري الشامل، هو اعتراف واضح من المجتمع الدولي بجهود المملكة في هذا الميدان.

وستواصل مملكة البحرين المضي قدما في هذه الميادين وغيرها، بما في ذلك إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والاستمرار في تطوير الميادين السياسية والاقتصادية والتنظيمية. وإن البحرين لن تتوانى في القيام بدورها تجاه الدول الشقيقة والصديقة في إبراز ما حققته هذه الدول من نجاحات وإنجازات لتوفير الحياة الأفضل لشعوبها. ومن هذا المنطق، فقد خصص صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، جائزة باسمه، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، لأفضل الأبحاث التي تساهم في الحد من الفقر والتي تحافظ على البيئة وتدعم

الجهود الرامية لبلوغ التنمية الاقتصادية المنشودة، والتي سيقدمها سموه شخصيا في المنتدى الدولي الحضري الرابع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم في نانجينغ، بجمهورية الصين الشعبية.

وحسب التزاماتنا تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن إحدى الدعامات الأساسية للتنمية في مملكة البحرين كانت، ولا تزال، تتمثل في الاستثمار في التعليم الحديث العالي الجودة، الذي يساعد على تنمية التفكير النقدي والإبداع – التعليم الذي يشجع الابتكار وتقبل الآخر. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على أن مملكة البحرين قد حققت الأهداف التنموية للألفية ذات الصلة بالتعليم وقبل الفترة الزمنية المستهدفة لعام ٢٠١٥، وذلك من خلال تمكين الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني، وتحقيق التعليم المجاني للجميع، كحق من حقوق الإنسان.

أود القول، وأنا أختم كلمتي، إن مملكة البحرين – أرض الخلود – تعتز بأنها بلد الحضارات التي تسود فيها مفاهيم التسامح والتعايش بين مختلف فئات المجتمع؛ وتنتشر فيها المساجد إلى جانب الكنائس والمعابد بجميع أشكالها؛ وينعم شعبها باختلاف دياناته وأعراقه بالحرية والتسامح الديني؛ وتترسخ فيها قيم الأخوة الإنسانية والاعتدال ونبذل العنف والإرهاب، لتعكس صفحة مضيئة في تاريخ العلاقات الإنسانية بين البشر.

تلك هي مملكة البحرين، التي تريد أن تقوم بدورها كاملا مع المجتمع الدولي للإسهام في السلام والاستقرار والازدهار العالمي، ومواجهة التحديات الحالية والمستقبلية لما فيه مصلحة شعوبنا جميعا وأجيالنا القادمة، وسوف لن يغفر لنا التاريخ أخطاءنا وسوء تقديرنا حين تأتي الأجيال القادمة وتراجع ما قمنا به وتحاسبنا عليه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عمر أ. توري، وزير خارجية جمهورية غامبيا.

السيد توري (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): أعرب لجميع الموجودين هنا عن تحايا فخامة الحاج يحي أ.ج.ج. جامه، رئيس جمهورية غامبيا.

إن شرعية تعددية الأطراف، التي تكمن في صميم منظومة الأمم المتحدة، يجري التشكيك فيها بشكل متزايد.

أجل، بإصدار تقرير الأمين العام السابق ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005) لقد تم إجراء الكثير من الإصلاحات ولا يزال يجري الاضطلاع بالمزيد منها. ولكن السؤال هو "هل هذا يكفي؟" وأحد الاستنتاجات التي تم التوصل إليه في ذلك التقرير، وهو استنتاج لا يمكن الطعن به ذلك ”أن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكتمل دون إصلاح مجلس الأمن“.(A/59/2005 ، الفقرة ١٦٩). لقد أنشأنا مجلسا جديدا لحقوق الإنسان ولجنة بناء السلام وقمنا بإصلاحات إدارية واسعة، ومع ذلك لا يزال إصلاح مجلس الأمن متعثرا بلا موجب ومن دون مبرر لذلك. وما برح التأخير يحبط مواطني هذا العالم الذين يشككون بصورة متزايدة بشرعية قراراتنا. والعالم يراقب باستياء الوضع الراهن غير المريح.

وعلى أي حال، لا يمكن تجاهل تطلعات الشعوب الأفريقية وحكوماتها إلى تمثيل عادل في المجلس لأنها تطلعات مشروعة. والإيحاء بأن إصلاح أساليب عمل المجلس يمكن أن تمثل إصلاحا كافيا غير دقيق.

وقد أحاط وفدي علما بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى وبملاحظة الأمين العام على التماسك في كل منظومة الأمم المتحدة وبالورقة المفاهيمية المتعلقة بالخيارات المؤسسية لتعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين

المرأة. ووفدي يؤيد موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن ذلك العمل الجاري حاليا.

إن عالمنا يمر في فترة أزمات تتراوح من أزمة الغذاء والطاقة إلى انهيار الأسواق المالية وانهيار المحادثات التجارية. وما من بلد على وجه الأرض لم يتأثر بتلك الأزمات. والعديد من الاجتماعات التكرارية الرفيعة المستوى، والعديد من الوعود المنكوثة والالتزامات التي لم يتم الوفاء بها لا تزال تستبد بجهودنا الرامية إلى تناول الأزمات العالمية. ونحن في العالم النامي تلقينا من المجتمع الدولي الكثير جدا من الوصفات واتبعنا تلك الوصفات بصرامة. غير أنه من السخرية أن شركاءنا لم يفوا بشقهم من الصفقة كما ينبغي لهم. ونأمل من مؤتمر المتابعة الدولي لاستعراض تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي سيعقد في الدوحة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر أن يؤدي إلى عكس ذلك الاتجاه.

ويطلب منا قطع المعونات في حين أن شركاءنا في الشمال ما انفكوا يقدمون المعونات الضخمة لمزارعيهم. ونحن نفتح أسواقنا أمامهم، بينما لا يزالون يتخذون تدابير خفية، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية لحرماننا حقا من الوصول الفعال إلى الأسواق. وهم ملتزمون بمضاعفة المساعدة الإنمائية في الخارج، ولكنهم يعكسون مسارها ويمتنعون عن الإفراج عن القليل الذي يُرسل على دفعات صغيرة. وعندما تصل تلك الدفعات القليلة جدا، تصبح حدثا إعلاميا. وهذا لا يمكن أن ينهي الفقر. وهذا لا يمكن أن ينهي الأزمة الغذائية. وهذا لا يمكن أن ينهي أزمة الطاقة. وبالتأكيد لا يمكن أن يعالج مسألة تغير المناخ ولا يمكن أن يحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأود أن أتشاطر معكم بعض الأفكار عن أزمة الغذاء العالمية. عندما ضربت الأزمة في وقت مبكر من هذا العام، فقد نجا الاقتصاد، وكانت أزمة الغذاء قابلة للتنبؤ لأن المجتمع الدولي على مر العقد الماضي أهمل الزراعة في البلدان النامية. وانهارت الأبحاث الزراعية والمؤسسات التدريبية وفي معظم البلدان النامية، وهذا يعود بدرجة كبيرة إلى التمويل المتدني. واسند البحث والتطوير إلى الشركات المتعددة الجنسيات. ومعظمنا في العالم النامي شهد انهيار أسواقنا الزراعية جراء المنافسة من المزارعين في العالم المتقدم النمو الذين يتلقون المعونة بشكل كبير. ومحادثات التجارة العالمية تفشل دائما مما يضر بالمزارعين الفقراء في المناطق الريفية في أفريقيا وغيرها من المناطق في العالم النامي.

واستجابتنا لأزمة الغذاء تبعت النمط المعتاد لعقد المؤتمرات والاجتماعات واعتماد المخططات التي تشفي الأعراض فحسب. ونحتاج إلى أكثر من ذلك. وكم هي عدد المرات التي اجتمعنا فيها في روما وفي أماكن أخرى لنعتمد فقط نفس الالتزامات التي اعتمدناها بالفعل على مر السنين؟ إن مزارعينا يحتاجون إلى زخم زراعي مثل الآليات والمخصبات لتحسين طاقتهم الإنتاجية. ونعرف جميعا ما هو في كفة الميزان. فلنف بالتزاماتنا لكيلا نكرر الأحداث المأساوية التي نجمت عن نقص المواد الغذائية.

إننا إذ نعالج أزمة الغذاء، لا يمكننا أن نقلل من أثر التكاليف الباهظة للطاقة على دخول ومعيشة مواطنينا. واقتصادتنا تخضع لضغط شديد ومكاسبنا في النمو الاقتصادي والتنمية تتعرض لخطر اضمحلالها بالكامل. ونقدر الجهود التي يقوم بها عدد من البلدان المنتجة للطاقة لتخفيف أثر الأزمة على البلدان المستوردة الصافية لها. غير أن وفدي يعتقد أن الجهود المستدامة ينبغي أن تتواصل لاستقرار سوق النفط. وإلى جانب تناول الأزمة الاقتصادية التي تؤثر في العالم، علينا أيضا أن نولي اهتماما لمسألة حل الصراع في أجزاء مختلفة من مناطق الصراع.

إن أحد أركان السياسة الخارجية في غامبيا يتمثل في السعي إلى تحقيق السلم والأمن. وبوصفنا شعبا محبا للسلام، لدينا رغبة مستمرة في المساهمة في البحث عن السلام حيثما يكون الصراع. ولذلك تشترك غامبيا بمهمة في بعثات السلام وفي تعزيز حسن الجوار والصداقة والتعاون في جميع أرجاء أفريقيا وخارجها.

وعلي أن أسجل ارتياحي إزاء عوائد السلام التي بدأت تأتي أُكلها اليوم في جميع أرجاء أفريقيا، ويعود الفضل في ذلك إلى التزام القادة الأفارقة بإيجاد حلول للمنازعات الأفريقية. إننا نشهد عودة الأمل إلى سيراليون وليبريا بعد سنين عديدة من توطيد دعائم السلم والأمن. ويأمل وفدي أملا وطيدا في ألا يدخر المجتمع الدولي جهدا في تقديم جميع أشكال المساعدة المالية والتقنية والمادية التي تحتاجانها لتحويل مسار مجتمعاتهما نحو الأفضل.

إن وفد غامبيا يتقاسم بالكامل محنة الصومال حكومة وشعبا نتيجة انتهاك القانون والنظام ونشوب الصراع الداخلي الذي ما انفك البلد مبتليا به. وفي ذلك الصدد، أود أن أحيي الجهد الذي تبذله حكومة وشعب إثيوبيا والبلدان المجاورة والاتحاد الأفريقي سعيا لإحلال السلم والأمن في الصومال.

إنها رغبة وفدي القوية في أن يرى تسوية سلمية للصراع في دارفور. وبوصف بلدي مساهما بقوات في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ندعو بكل تواضع جميع الأطراف أن تسوي خلافاتها على طاولة المفاوضات. أما فيما يتعلق بالتهديد بإصدار لائحة اتهام للرئيس البشير، رئيس السودان، فتود غامبيا أن تسجل تأييدها الكامل لموقف الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز بشأن هذه المسألة.

لقد سئم شعب الشرق الأوسط العيش في مسرح الصراع. وقد طال النزاع الفلسطيني أكثر من اللازم ولا تزال الأحوال المعيشية للفلسطيني العادي تتدهور حتى بعد الاتفاقات والوعود العديدة. ولا يجري تنفيذ قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن وحتى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الحالة. واللجنة الرباعية والمجتمع الدولي عاجزان. وعلينا أن نسأل أنفسنا: ”كيف يمكننا الرد على اليأس والتقاعس اللذين يكتنفان خطة الأمم المتحدة للسلام في المنطقة؟ متى يتحقق حل الدولتين؟“ وما لم نفعل شيئا لكسر طوق الجمود في المفاوضات الجارية سيظل السلام الدائم يراوغنا.

ولا يزال الصراع يعكر صفو العراق وأفغانستان. ولابد للمجتمع الدولي من أن يعطي حكومتي هذين البلدين مجالا لاتخاذ قرارات في صالح شعبيهما.

وأود أن أتطرق إلى بعض القضايا المهملة المتمثلة في العدالة الدولية. ما برح وفدي يتطرق إلى مسألة تايوان في هذه الجمعية من وجهة نظر العدالة والإنصاف والمساواة. وتايوان ديمقراطية مستقرة ومزدهرة مستعدة وقادرة على المشاركة في عمل المنظمة. كيف يستطيع أحد تبرير استبعاد تايوان من الإسهام بفعالية في أنشطة وكالات الأمم المتحدة؟ فضمان رفاه ٢٣ مليون تايواني من خلال إسهامهم ينبغي أن يكون مقبولا بموجب مبدأ العالمية. وكمثال على ذلك، لا تستطيع تايوان الانضمام إلى المنظمة البحرية الدولية على الرغم من امتلاكها لعاشر أكبر قدرة بحرية في العالم. وذلك يؤثر سلبا على تقدم صناعتها البحرية.

علاوة على ذلك، فإن تايوان تمتلك قوة اقتصادية كبيرة وتواصل تبادل خبرتها التنموية مع العديد من البلدان النامية من خلال المساعدة التقنية والإنسانية، وذلك لأنها تأتي في المرتبة الثامنة كأكبر اقتصاد والمرتبة ٢٠ كأكبر مستثمر

أجنبي. وتدعم تايوان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا. ولذلك، فأنا أؤمن بقوة بأننا ينبغي أن نوافق جميعا على السماح لتايوان بالإسهام في أنشطة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ويأمل وفدي بشدة أن هذا الطلب المتواضع يستحق أن تنظر فيه الجمعية بموضوعية.

إن إطالة أمد الحظر الاقتصادي الخارجي غير العادل على كوبا لم يكن له معنى في أي يوم من الأيام، وليس له معنى اليوم ولا مكان له في مجتمعنا من الأمم. إن هدفه الأوحد هو إيقاع ضرر ومعاناة غير ضروريين بشعب عازم. وقوبلت الدعوات المتكررة للجمعية العامة برفعه بعدم المبالاة فحسب. وفي ساعة الشدة، عندما سبب إعصارا آيك وغوستاف ضررا شديدا للبلد، قوبل نداء كوبا الإنساني من أجل رفع الحظر لكي تتمكن من شراء المواد الإنسانية الضرورية بفتور شديد. ليس هناك مجال لتلك الأفعال في القرن الحادي والعشرين. يجب أن يرفع الحظر.

أود أن أتطرق إلى عدد من المسائل الاجتماعية المهمة جدا في جدول الأعمال العالمي. في أفريقيا، نحن ملتزمون بمكافحة آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا والأمراض المعدية الأخرى. وعلى مر السنين، التزمت الحكومات الأفريقية بتوفير موارد مهمة لمكافحة تلك الأمراض. ولكن أنظمتنا للرعاية الصحية لا تزال تخضع لضغوط شديدة بسبب سفر المهنيين المدربين إلى بلدان أكثر تقدما. وتعتبر تلك هجرة إيجابية، ولكنها تسبب لنا الدمار. أعتقد أن حوارا جديا يجب أن يبدأ بين بلداننا وبين الدول المستفيدة حول كيفية التعويض بشكل عادل عن الخسائر الجمة تلك.

والجانب الآخر للهجرة هو ما يسميه البعض هجرة غير مشروعة، وخاصة من أفريقيا باتجاه أوروبا. إنها مسألة مرتبطة بمشكلة بطالة الشباب في مجتمعاتنا وبمسألة التنمية الأوسع نطاقا. وعلى مر السنين، حاولنا معالجة لغز الهجرة في محافل عدة، ولكننا نحتاج إلى إيجاد حلول تمكن شبابنا، من خلال برامج توفير فرص العمل والمهارات والتدريب المهني، من وقف ذلك التدفق. وعلى الحكومات إدارة الهجرة بشكل إنساني. وعلى جميع المجتمعات أن تحافظ على حقوق الإنسان ورفاه المهاجرين وأسرهم. ويود وفدي أن يدعو جميع الحكومات إلى بذل المزيد من الجهود للقضاء على تزايد حدة عدم التسامح وكراهية الأجانب والعنصرية الموجهة نحو المهاجرين وأسرهم.

إن عالمنا يتسم بفرص وتحديات كبيرة. دعونا نستغل معا الفرص التي يقدمها عالمنا المتجه إلى العولمة لمعالجة التحديات التي تواجه البشرية. معا نستطيع أن نحقق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الشيخ آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، يسعدني باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم وإلى بلدكم الصديق بأخلص التهاني لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. كما أود أن أعرب عن شكرنا لسلفكم السيد سرجيان كريم على رئاسته لأعمال الدورة السابقة. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للجهد الدؤوب الذي يبذله معالي السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تعزيز المنظمة الدولية وتنشيط دورها.

لقد حققت الإمارات العربية المتحدة تقدما كبيرا في عدد من المجالات على الصعيد الداخلي منها، على سبيل المثال لا الحصر، توسيع تمثيل المرأة في السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتعزيز مشاركتها الفاعلة في أسواق العمل،

إضافة إلى تطوير التشريعات الوطنية الكفيلة بحماية حقوق الإنسان واحترامها، ورعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. وبتنظيم استقدام العمالة الوافدة وصيانة كامل حقوقها، ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر وضمان الحماية والدعم للمتضررين منها استنادا إلى التزاماتها بالاتفاقية الثنائية والدولية وذات الصلة.

إننا نولي اهتماما كبيرا بقضايا البيئة. وقد تجسّد ذلك في عدد من البرامج الاستراتيجية الطموحة. فقد أطلقنا هذا العام، وبالتعاون مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة، خطة عمل التنمية المستدامة لتطوير مدينة مصدر، التي ستكون أول مدينة عالمية خالية من الكربون والنفايات، وستعتمد على تقنية الطاقة المتجددة والنظيفة، كالطاقة الشمسية والمركزة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه.

وتأتي المساعدات الخارجية في موقع متقدم لدينا. فقد واصلنا تقديم مختلف أنواع المساعدات المالية والإنسانية إلى العديد من الدول لمساعدتها في تمويل برامجها التنموية ومشاريع البنية التحتية، وكذلك للدول التي تعاني من الحروب والكوارث الطبيعية، سواء بشكل مباشر أو من خلال عضويتنا في مجموعة دول المانحين لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وكذلك مساهماتنا الأخرى في برامج وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات والهيئات الإقليمية ذات الصلة.

وإسهاما منها للتخفيف عن معاناة العديد من الشعوب جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بادرت بلادي إلى تقديم ما يزيد على مليوني طن من القمح كمساعدات لكل من اليمن وسوريا ومصر. وقامت أيضا، وفي إطار مساهماتها الخارجية، بمنح عدد من الدول النامية الأخرى مساعدات مالية إضافية للتخفيف من انعكاسات الارتفاع الاستثنائي لفاتورة الطاقة لديها.

وفي هذا السياق، وإذ نعبر عن قلقنا إزاء تداعيات الأزمة المالية التي تشهدها الأسواق العالمية، فإننا نؤكد على أن هذه المسألة تتطلب إيجاد آلية دولية مشتركة وعاجلة تسهم في إرساء قواعد قوية وشفافة ومنظمة لأسواق المال العالمية.

إن دولة الإمارات بنسقها التنموي تقدم مثلا حيا للتسامح والتعايش. وإننا نطمح، من خلال مشروعنا التعليمي والثقافي، إلى ترسيخ هذه القيم إيمانا منا بأن تواصل الأمم والشعوب مبدأ سام وشرط أساسي لضمان استقرار المنطقة ورخائها وازدهارها.

لذلك، فإن دولة الإمارات تولي أهمية خاصة لتطوير وتحديث نظم التعليم بشكل جذري، بحيث تواكب المستجدات التقنية والثقافية وتحقق الاستجابة لاحتياجات التنمية ومستلزماتها. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤمن بأن مسألة توفير التعليم للجميع تشكل واحدة من القضايا الهامة والكبرى التي تستحق تسخير كل الإمكانيات الكفيلة بمعالجتها لكون العملية التعليمية هي بمثابة الأمل في كسر دوامة الحلقة الشريرة الممثلة بالفقر والجهل، اللذين يشكلان أرضية خصبة لتنامي الإرهاب واتساع دائرته.

ويشكل استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، منذ عام ١٩٧١ قضية مركزية لنا. وإننا نجدد من على هذا المنبر موقفنا المطالب باستعادة سيادتنا الكاملة على هذه الجزر ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من السيادة الوطنية لدولة الإمارات. ونؤكد على أن جميع الإجراءات والتدابير العسكرية والإدارية التي ما زالت إيران تتخذها منذ احتلال هذه الجزر باطلة ولا يترتب عليها أي أثر قانوني مهما طال أمده. إننا

نجدد دعوتنا إلى المجتمع الدولي لحث إيران على التجاوب مع الدعوات الصادقة لدولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية للقبول بتسوية هذه القضية عن طريق المفاوضات الجادة والمباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

إننا نؤكد على ضرورة جعل منطقة الشرق الوسط، بما فيها الخليج العربي، خالية من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يتطلب إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإشرافها، فضلا عن انضمامها غير المشروط إلى معاهدة عدم الانتشار أسوة بدول المنطقة. كما نحث جمهورية إيران الإسلامية على مواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي لتبديد المخاوف والشكوك حول طبيعة وأغراض برنامجها النووي. وندعو الأطراف المعنية إلى ضرورة مواصلة نهجها السياسي والدبلوماسي بعيدا عن التصعيد أو الانفعال غير المسؤول، وذلك للتوصل إلى اتفاق سلمي يكفل الأمن والاستقرار لدول المنطقة وشعوبها.

وفي هذا السياق فإن دولة الإمارات، ومن منطلق إيمانها بمبدأ حق الدول في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا لسقف الضمانات المسموح به من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تدعو البلدان المتقدمة إلى دعم الحاجة المشروعة للبلدان النامية للطاقة النووية، وذلك بالسماح لها بالمشاركة إلى أقصى حد ممكن في الحصول على المعدات والمواد النووية والمعلومات العلمية والتكنولوجية المخصصة للأغراض السلمية. وترى الإمارات أن برنامجها النووي السلمي يمثل نموذجا عمليا ومسؤولا للشفافية لتوفير احتياجات الطاقة عبر الالتزام بعدم التخصيب وعدم إعادة التصنيع، وذلك بمساعدة بعض مؤسسات وحكومات الدول الصديقة وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى صعيد آخر، فإن بلادي لا تدخر جهدا من أجل دعم المساعي الدولية والإقليمية الرامية إلى مساندة شعب العراق وحكومته، آملين أن تساهم مبادرتنا الأخيرة بشطب الديون المستحقة لنا على العراق، والبالغة مع فوائدها أكثر من سبعة بلايين دولار، وكذلك إعادة فتح سفارتنا في بغداد، في تعزيز التنمية الاقتصادية وتشجيع العملية السياسية التي تتطلب نبذ كل أشكال العنف الطائفي والمذهبي والالتزام باحترام وحدة العراق وسيادته واستقراره والحفاظ على هويته العربية ورفض أي توجهات لتقسيمه أو تجزئته.

أما فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن الإمارات العربية المتحدة التي دعمت بقوة مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، بما فيها مفاوضات الحل النهائي ونتائج اجتماع أنابوليس، تؤكد قلقها الشديد مع استمرار عدم الجدية الإسرائيلية في التعامل مع هذه المفاوضات. إننا ندعو المجتمع الدولي، وبخاصة أعضاء مجلس الأمن وأعضاء اللجنة الرباعية، إلى بذل المزيد من الضغط على إسرائيل لرفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ووقف وإزالة جميع أنشطتها الاستيطانية وإنهاء احتلالها الكامل لكافة الأراضي الفلسطينية وكافة الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشريف والجولان السوري وبعض الأراضي اللبنانية، وذلك امتثالا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما فيها خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وضمان الأمن لإسرائيل.

لقد تعاونت بلادي بشكل فعال، وما تزال، مع كل الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، بما في ذلك عمليات غسل الأموال. وسنواصل عملنا في هذا المجال من أجل التخلص من هذه الآفة وإزالة عوامل تغذيتها، مؤكدين في الوقت ذاته حرصنا على دعم الجهود التي تبذل

لتعزيز الحوار بين الحضارات وتعميق مفاهيم التسامح بين الأديان.

إن التحديات الجسام التي يواجهها مجتمعنا الدولي تستدعي الامتثال التام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وكلنا أمل أن تسهم مداولاتنا في هذه الدورة في التوصل إلى إجماع دولي حول الطرق المتاحة لاحتوائها وتسويتها لما فيه خير البشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لازار كومانيسكو، وزير خارجية رومانيا.

السيد كومانيسكو (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به الرئيس نيوكولا ساركوزي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات حول مسائل ذات أهمية خاصة لحكومة بلدي. وأود أن أصيغ بياني حول عبارتين، وهما المسؤولية والتضامن.

لقد كان الهدف الأساسي للاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر هو استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتقييم إمكانية تحقيقها. ولم تكن المسألة تتعلق بما إذا كانت الأهداف مناسبة أو معقولة، فمن الواضح أنها كذلك، وإنما كانت تتعلق بتحديد إمكانية تنفيذها أمام التحديات الجديدة.

والنتيجة التي خلص إليها ذلك الاجتماع أنه يمكن للتعاون الدولي والتصميم أن يوفرا حلا، شريطة الاضطلاع بالمسؤوليات وإبداء التضامن. وبقيامنا بذلك، سنجعل من فكرة المجتمع واقعا ملموسا.

أما في ما يتعلق بتغير المناخ، والأزمتين العالميتين المتعلقتين بالطاقة والأمن الغذائي، فأود أن أقول بكل بساطة إن ضعف الطبيعة يرتبط حتما بقدرتنا التقنية المتزايدة على التأثير في المناخ – بصورة لا يمكن الرجوع عنها أحيانا – من خلال الآثار المتراكمة للنشاط الاقتصادي؛ وبالتالي، من واجبنا الأخلاقي أن نتحمل المسؤولية عن المستقبل. ولا يمكننا على نحو منفصل أو فردي أن نجد حلولا للمشاكل التي تؤثر علينا جميعا، لا سيما الاحترار العالمي وأزمة الطاقة.

ولمواجهة جميع تلك التحديات المترابطة، يجب علينا أن نحسن تجهيز الأمم المتحدة بالوسائل اللازمة لتنسيق جهود مشتركة فعالة. ويشكل تنشيط الجمعية العامة، وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، وإصلاح مجلس الأمن، وأخيرا وليس آخرا، إصلاح إدارة الشؤون السياسية مجالات نتحمل المسؤولية عن إحراز التقدم فيها. ومما يثلج صدرنا بذل جهد لإيجاد القواسم المشتركة بين العديد من المشاريع والمبادرات.

وأي إصلاح لمجلس الأمن يجب أن يراعي التطلعات المشروعة للمجموعات الإقليمية، وينبغي أن يتمثل الهدف النهائي في كفالة تعزيز مجلس أكثر تمثيلا ومشروعية وشفافية وفعالية.

وإذا كنا نتوقع من الأمم المتحدة أن تحقق النتائج، يجب أن نزودها بالموارد المناسبة. وفي أعقاب إصلاح إدارة عمليات حفظ السلام، من المنطقي تعزيز قدرة إدارة الشؤون السياسية على التحليل والوساطة السياسية، والدبلوماسية الوقائية والمتبصرة. وبلدي على استعداد، مرة أخرى، لدعم المبادرة المتعلقة بتوطيد المؤسسات، لا سيما في ما يتعلق بالمكتب الأوروبي الإقليمي المكلف بتوسيع نطاق تواصله مع منطقة غرب البلقان والبحر الأسود.

يمكن أيضا للمكاتب السياسية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي ينبغي مواءمة مواردها مع موارد المنظمة العالمية. وتشكل جميع أوجه التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى، خلال

الأزمات التي اندلعت مؤخرا في منطقة دارفور في السودان، وكينيا، وزمبابوي أمثلة مشجعة. كما نرحب بالتعاون الجاري بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية.

وأود الآن أن أقول بضع كلمات عن إضفاء الطابع الديمقراطي. ترحب رومانيا بالتعزيز والتحسين الكبيرين للتعاون في المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بما في ذلك الجهود غير المسبوقة التي بذلتها قطر في ذلك الصدد.

وينبغي أن تؤدي التحديات الحالية إلى تجديد التعاون الدولي. وتستند شبكة التضامن الديمقراطي، التي تقدم الدعم للبلدان الخارجة من الصراع أو من الأنظمة الاستبدادية إلى فلسفة الحرية التي ترفض التهديدات الناجمة عن الإرهاب الدولي أو التطرف، اللذين وضعا شبكتهما الخاصة بهما باعتبارها شكلا من أشكال العولمة الموازية القائمة على الخوف. وينبغي ألا يشكل الخوف والضعف القاسمين المشتركين لشبكة التعاون الدولي، بل، بدلا من ذلك، الميل الطبيعي للدول والمنظمات التي تتشاطر ذات القيم والمبادئ والأهداف، أي، الحرية واحترام القانون وكرامة الإنسان. واسمحوا لي أن أُذكّر بأن الجمعية العامة اعتمدت عام ٢٠٠٠، بناء على مبادرة من رومانيا، قرارها الشامل ٩٦/٥٥ الذي يبين السمات المحددة للديمقراطية.

(تكلم بالانكليزية)

لا تزال بعثات حفظ السلام الأساس للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة على الصعيد الدولي. والتطبيع وإعادة البناء بعد انتهاء الصراعات ينبغي أن يكونا جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الدولية للتصدي لاحتمال انتهاك السلام وإعادة تأجيج الصراعات. ويشيد بلدي بمساعي موظفي الأمم المتحدة في كينيا والعراق وميانمار وشمال أوغندا والصومال وقبرص وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيبال، ويثني عليها.

وينبغي أن يؤدي التقدم المحرز في العراق وأفغانستان إلى تجديد التضامن مع شعبي هذين البلدين. وجهود المجتمع الدولي لتحقيق استقرار ونجاح التحولات العميقة في العراق وأفغانستان، ينبغي أن يقابلها التزام متجدد من جانب القياديتين السياسيتين العراقية والأفغانية، بغية التوصل إلى حلول توفيقية واتفاقات شاملة تمكّن من تحقيق المصالحة السياسية والتنمية الاقتصادية.

إن رومانيا ما برحت ملتزمة بإرساء الديمقراطية في البلدين مستقبلا. وكانت رومانيا من بين أول البلدان غير الأعضاء في نادي باريس التي وافقت، عام ٢٠٠٥، على شروط تخفيف الديون على العراق. وقد جدد مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي، الذي عُقد هذا العام في بوخارست، التضامن مع أفغانستان والالتزام بمساعدتها. وأي اتفاقات أمنية لاستكمال أو استبدال الترتيبات الأمنية الحالية في العراق يجب أن تراعي الحاجة إلى كفالة حماية موظفي الأمم المتحدة حتى يتسنى لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والوكالات المتخصصة التابعة للمنظمة وصناديقها وبرامجها أن تضطلع على نحو كامل بولاياتها في العراق التي تم تمديدها.

وأود الآن أن أقول بضع كلمات عن مجلس حقوق الإنسان. في أعقاب بدء أنشطة آلية المجلس للاستعراض الدوري الشامل أصبح لدى رومانيا توقعات مشجعة. فخلال فترة رئاسة رومانيا للمجلس، نظر في ٣٢ تقريرا وطنيا، بما في ذلك تقرير بلدي. وأدت المناقشات إلى صدور توصيات قيمة وانطوت على التزامات هامة تتعلق بالتطبيق الشامل للمعايير المعترف بها دوليا في مجالي حقوق الإنسان

والحريات الأساسية. وينبغي ألا نقلل من دعمنا لمجلس حقوق الإنسان أو مفوضية حقوق الإنسان.

ويتطلب منا انتشار أثر الأزمات الإنسانية الناجمة عن الصراعات والكوارث الطبيعية، أن نبدي، مرارا وتكرارا، تضامننا مع الشعوب المحتاجة. وينبغي لمأساة ٧ ملايين من أبناء السودان، و ٥ ملايين من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في العراق، و ٣ ملايين من اللاجئين الأفغان، والأشخاص المشردين داخليا البالغ عددهم ١,٤ مليون في الكونغو و مليون نسمة في الصومال، أن تحفّز على اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل مساعدتهم. كما تزيد الأزمة التي وقعت مؤخرا في جورجيا من الإحصاءات الدولية المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. غير أن الأعداد في حد ذاتها، لا ينبغي لها أن تلقي بظلالها في أذهاننا على المآسي الفردية الفظيعة التي تنطوي عليها تلك الكوارث الإنسانية.

ووعيا من رومانيا بتلك الآفة، تستعد لاستضافة مركز مؤقت للإجلاء خاص بالأشخاص الذين تشتد حاجتهم إلى الحماية الدولية وإعادة التوطين اللاحق. وسيوفر المركز المأوى المؤقت للاجئين الذين يواجهون خطرا مباشرا في بلدانهم الأصلية، في انتظار توطينهم النهائي في بلدان أخرى.

وينبغي للأزمات الإنسانية المروعة التي وقعت في العقود الأخيرة أن تحفز على تجديد الجهد لتحديد السبل بغية الحيلولة دون حدوث هذه الحالات والاستجابة لها بصورة مناسبة، ولإعادة إعادة البناء من أجل تسوية الصراعات على نحو دائم. وينبغي بذل المزيد من الجهود لإيجاد تفاهم مشترك لشروط وتطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية.

ومن الجدير بالذكر أن رومانيا تعمل بتصميم على إعلاء شأن التعاون الدولي في مجالات منع الجريمة، وترى أن دوائر الادعاء العام تشكل أحد الأركان الرئيسية في نظام العدالة الجنائية. ويستعد بلدي لاستضافة مؤتمر القمة العالمي الثالث لوزراء العدل والمدعين العامين ورؤساء هيئة الادعاء، في آذار/ مارس ٢٠٠٩. وسيتم تنظيم الاجتماع بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وسيركز على استقلالية الادعاء العام من أجل الفعالية والنزاهة وثقة الجمهور. ونتطلع إلى الترحيب بممثلي المجتمع الدولي في بوخارست، في الربيع القادم.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى مسألة الصراعات التي طال أمدها. فقد كان من المثير للانتباه، على الدوام، الاستماع إلى الإشارات المتكررة إلى الصراعات المجمدة. ولنكن صرحاء: ما من صراع يظل مجمدا إلى أجل غير مسمى بدون أن تكون له عواقب. فقد أثبتت الأزمة التي اندلعت مؤخرا في جورجيا أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يهمل أو يتغاضى عن تناول الحالات المضطربة على افتراض أنها ستزول في آخر المطاف. فعلى العكس من ذلك، تولد تدريجيا الحالات المتقلقلة والمناطق الرمادية آثارا، وتتسبب بتغيير الوضع الراهن، ويمكنها، انطلاقا من الهدوء الواضح، أن تفجر الصراعات المؤجلة – ومن ثم تؤججها. وقد لا يزال البركان الخامد نشطا. والمسائل غير المحلولة التي تحمل في ثناياها تهديدات كامنة ليست غير ذات مفعول سياسي واجتماعي، إذ أنها تولد واقعا ومخاطر جديدة تهدد الأمن والاستقرار.

إن تأجيل حل أزمة ما ليس بالتصرف الصائب. ولن يكون بالإمكان التوصل إلى حلول دائمة وطويلة الأجل إلا عن طريق صيغة تفاوضية مدعومة بالوساطة والمساعدة على الصعيدين الدولي والإقليمي وبحسن نية. وبسبب الأزمة في أوسيتيا الجنوبية، بما لها من أصداء في أبخازيا ودولة جورجيا بأكملها وخارجها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز

على الاهتمام بجميع الصراعات المزمنة في المنطقة، بما فيها صراعا ترانسدنيستريا وناغورني – كاراباخ.

ويجب علينا أن نتبع نهجا جديدا شاملا وحيويا تجاه ما يسمى بالصراعات المزمنة. لقد حان الوقت لفهم مشترك للخطر واتخاذ الإجراءات. وينبغي للأمم المتحدة ومجلس أمنها أن يقوما بدورهما وأن يتحملا مسؤوليتهما وفقا لذلك. فالتردد لا يفيد. وإذا كنا نريد أن يسود السلام والأمن والاستقرار والرخاء فلا بد لنا جميعا أن نحترم احتراما كاملا جميع مبادئ وقواعد القانون الدولي، بما فيها السلامة الإقليمية للدول.

وينبغي أن يكون توطيد الاستقرار والديمقراطية في المستقبل في منطقة البحر الأسود بأكملها أحد الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي. وتروج رومانيا لمجموعة واسعة من الأفكار بخصوص التعاون في منطقة البحر الأسود. وإذا ألقينا نظرة أكثر تفحصا، فيمكننا أن نرى منطقة فيها عدد كبير من السكان، وهي محور هام لتدفقات الطاقة والنقل وتملك إمكانات اقتصادية كبيرة. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون هناك لمساعدة المنطقة، ليس لإنهاء الصراعات فحسب، بل أيضا لمساعدة البلدان الساحلية على التعاون من أجل حل المشاكل المتعلقة بالتلوث والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، لكي يتسنى إرساء الاستقرار ودعم التنمية.

وأنتقل الآن إلى نزع السلاح وعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب. وأود أن أؤكد أن المسؤولية والتضامن أيضا ركنان أساسيان للقواعد الدولية في ذلك الصدد. ويقودني ذلك إلى القول، كما قال الكثيرون قبلي، إن البيانات من نوع البيان الذي أدلي قبل أيام في الجمعية العامة بشأن إسرائيل غير مقبولة.

أولا، تتحمل كل دولة المسؤولية الأساسية عن تنفيذ التزاماتها بصورة فعالة وشاملة من خلال تعزيز الإطار القانوني اللازم ووضع الآليات المناسبة للتحقق والمراقبة.

ثانيا، هناك حاجة إلى التضامن والتعاون على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف حتى يتسنى الاعتراف بالتدابير والإجراءات الوطنية وتنفيذها. وأظهرت رومانيا دائما استعدادها واهتمامها بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي في ذلك الصدد. وآخر دليل على ذلك هو إسهام بلدي في مبادرة الدول السبع بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية التي أطلقتها النرويج في عام ٢٠٠٥. وتشمل الأمثلة الملموسة على مشاركتنا الحلقة الدراسية الدولية بشأن كيفية إسهام منطقة البحر الأسود في تحسين الأمن العالمي، التي استضافتها بوخارست في عام ٢٠٠٧، وغيرها من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز أهداف تلك المبادرة التي تشمل عدة أقاليم.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أختتم بالدعوة إلى تعددية أطراف فعالة وتعزيز الأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، تساءل البعض عن أهمية الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة. إن المنظمة لم تسلم من النقد أو التشكيك. ونحن لا نرى أن المسألة هي محاولة استعادة الشعور بالغاية بعد أن فقدت. إذ لا تزال الأمم المتحدة أوسع وأشمل منظمة في العالم وتتمتع بسمعة وشرعية خاصتين. وتوفر الأمم المتحدة منتدى لجميع الدول الأعضاء – كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، متقدمة أو نامية – حيث يكون لها صوت مسموع ويجد آذانا صاغية.

بل إن المسألة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء هي كيفية جعل المنظمة العالمية ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها أكثر فعالية ومسؤولية وتماسكا في التصدي

للتحديات الجديدة والماثلة. وإذا لم يكن الوازع الأخلاقي، الذي ينبغي أن يدفعنا إلى القيام بمسؤولياتنا وإظهار التضامن من أجل تعزيز قضية البشرية، غير كافٍ، فما نحتاجه إذاً هو التطلع إلى الجانب العملي، وهو أن رفاه العالم وما ينطوي عليه من فوائد ومغزى يعني رفاه بلداننا ومواطنينا.

إن التاريخ خير معلم شريطة أن نستفيد من دروسه. ويبيّن لنا التاريخ فضائل الجهود المشتركة والفوائد التي تجنى من التعاون. ونحن لا نزال بعيدين عن حلم الفيلسوف كانط بإقامة نظام عالمي مستقر تعمه الديمقراطية والازدهار. ولكن يمكننا الاقتراب من تحقيق ذلك الحلم أكثر من أي وقت مضى من خلال تعددية الأطراف وتعزيز الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة عايشتو ميناودو، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي في النيجر.

السيدة ميناودو (النيجر) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أتقدم بأحر التهاني لكم، سيدي، بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، الأمر الذي يجسد بدون شك الاحترام الكبير الذي يكنه المجتمع الدولي لبلدكم نيكاراغوا، البلد الصديق للنيجر. كما أن انتخابكم الذي تستحقونه بجدارة هو أيضا تتويج لمسيرة مهنية في السياسة والدبلوماسية اتسمت بالمثالية. إن خبرتكم الواسعة تجعلكم الشخص المناسب للقيام بأعباء المهمة النبيلة والمضنية الموكلة إليكم. واسمحوا لي أن أؤكد لكم التزام وفد بلدي بتقديم دعمنا المستمر لكم خلال توليكم المنصب. إنه لشرف عظيم أن يعمل النيجر جنبا إلى جنب معكم بوصفها نائبا لرئيس الجمعية في الدورة الثالثة والستين.

واسمحوا لي أيضا أن أحيي سلفكم، السيد سرجان كريم، على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال الدورة الثانية والستين، وعلى وجه الخصوص، تصديه للقضايا الساخنة التي تواجهنا اليوم، بما فيها أزمتي الغذاء وتغير المناخ. وفيما يتعلق بمعالي الأمين العام بان كي - مون، أود أن أعرب عن تقديرنا الكامل للتقدم الكبير الذي أحرزته المنظمة بشأن المسائل الأساسية في ظل قيادته.

إن الموضوع الذي اخترتموه، سيدي الرئيس، ليكون محور المناقشة العامة خلال هذه الدورة هام جدا. فجميع أعضاء المجتمع الدولي تأثروا، على مدى عدة أشهر وبدرجات متفاوتة، بالارتفاع العام لأسعار المواد الغذائية. وقد استحوذت الأزمة على اهتمام كل هيئة دولية. وكان السيد أوليفييه دي شاترر، المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، بعيد النظر في إطلاقه تحذيرا خلال مؤتمر صحفي عُقد هنا في الأمم المتحدة حدد فيه الأسباب الهيكلية الأساسية ودعا إلى إجراءات على المستوى الدولي. وإذ أدرك الأمين العام الحالة الملحة، فقد أنشأ فرقة عمل معنية بالأمن الغذائي العالمي من أجل توفير استجابة شاملة وموحدة ودعم الحكومات والشعوب المتضررة واعتماد إطار عمل شامل للتصدي للتحديات.

وتود حكومة النيجر أن تهنئ الأمين العام على مبادراته. كما نود أن نهنئ بحرارة فرقة العمل التي أنشأها على العمل الذي قامت به ومراعاتها للعديد من الجهود والآراء بشأن هذه المسألة. ويتمثل التحدي الآن في تنفيذ التوصيات لكي يتسنى إنقاذ مجموعات كاملة من الناس في أضعف البلدان في العالم من مأساة الجوع.

واتخذ النيجر، من جانبه، تدابير رئيسية محددة لمعالجة الارتفاع الحاد في تكاليف المواد الغذائية الأساسية من أجل التخفيف من آثار ذلك على الظروف المعيشية لأضعف الناس. ولكن، في بلد يواجه مشكلة الجفاف المتكرر وآثارها على الإنتاج الزراعي، فالحق هو أن وضع حلول دائمة هو

الـذي سيـساعدنا علـى مواجهـة آثـار الظـاهرة والقـضاء تدريجيا على حالة عدم التيقن التي يتصف بها نظام الإنتاج في النيجر.

وعليه، قررت حكومة النيجر إعطاء الأولوية للبرامج الثلاثة التي طرحت في مؤتمر الدوحة بشأن تعزيز الاكتفاء الذاتي من الغذاء في النيجر، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتلك برامج واعدة بدرجة كبيرة في ظل الآفاق التي تنتظر قطاع الزراعة نتيجة البناء الوشيك لسد خانداجي على نهر النيجر. وستضع الحكومة نهجها على أساس ذلك المشروع وتلك البرامج بغية توفير استجابة موثوقة لتلبية الاحتياجات الغذائية لشعب النيجر.

إن الأزمة المالية الدولية، التي تؤثر على بلدان كثيرة وتتفاقم اليوم بسبب عولمة العالم الذي نعيش فيه، تتطلب أن نسخر جهودنا، كما أن مبادراتنا لإيجاد حلول تقتضي الالتزام من جانبنا جميعا. وفيما تخشى البلدان الغنية خطر كساد اقتصادي واسع النطاق، تخشى البلدان الفقيرة من انعدام الأمن الغذائي الناجم عن أسعار لم تعد تستطيع تحملها. ومن المفارقة، أنه عندما يتعلق الأمر بالأزمة المالية وآثار تغير المناخ، فإن أفقر البلدان هي التي تدفع دائما الثمن غاليا للاضطرابات التي تؤثر على العالم المتجه إلى العولمة. ولذلك، يؤيد وفدي المقترحات التي طرحها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، التي أيدها في وقت سابق الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا، والتي تناشد المجتمع الدولي التصدي للقضية بشكل عاجل.

ونعلق الأمل أيضا على خروج مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية القادم في الدوحة بنتائج تشمل إجراءات إنشاء شبكة أمان لحماية أفقر البلدان من الصدمات الخارجية التي قد تزيد من حدة تعرضها للخطر.

ورغم احتلال أزمتي الغذاء والطاقة والأزمة المالية صدارة وقلب الساحة الدولية، هناك أيضا تحديات أخرى تواجه المجتمع الدولي في ميادين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، في جملة أمور. ويجب أن نسلم بحقيقة أن السلم والأمن الدوليين تعرضا لاختبار قاس سواء نتيجة صراعات أو ويلات أخرى مدمرة للتنمية المتسقة للشعوب والبلدان في أنحاء العالم. وتشمل تلك الويلات الإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

إن النيجر يشغلها بشكل خاص أثر الاتجار بالمخدرات والأسلحة، خاصة الألغام، عبر قطاع الساحل. وأعمال مجموعات مسلحة بعينها هي السبب الحقيقي للقلاقل السائدة في الجزء الشمالي من أراضينا. وقد باتت أنشطتها قيد السيطرة بشكل متزايد بفضل الخطوات التي اتخذتها المؤسسات المعنية في بلدنا. لذلك، نعتقد أن هناك حاجة إلى إرادة وتعاون متزايدين في هذا الميدان، على النحو الذي تجلى في ما يتعلق بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدناها في عام ٢٠٠٦. وبينما نسلم بأن بعض التقدم قد تحقق، يجب أيضا أن نقول إن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود والالتزامات من جانب المجتمع الدولي لدعم البلدان التي تشهد صراعات أو الخارجة منها.

ومن الأهمية بمكان أن ندعم التقدم المحقق في بلدان يتزايد فيها، ترسخ السلام، لحسن الحظ، منها ليبريا وسيراليون وبوروندي وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، التي أدرجت مؤخرا في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ونرحب بصفة خاصة باستئناف عملية السلام والمصالحة الوطنية في كوت ديفوار في أعقاب الزخم القيم الذي وفره اتفاق واغادوغو في عام ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد، نهنئ بلادي وتشجع كل السياسيين الايفوراين على التزامهم بالسلام. ويحدونا الأمل في أن تتوج عملية

السلام والمصالحة الوطنية، بدعم شركائهم، الذين يشيد وفدي أيضا بإسهاماتهم الهامة للغاية، بعقد الانتخابات الرئاسية القادمة.

ونرحب أيضا باستئناف جولة مفاوضات مانهاسيت كخطوة مفيدة وضرورية على صعيد البحث عن حل مقبول للجميع ودائم لقضية الصحراء الغربية.

وفي ما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى، يرحب وفدي بدخول ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، حيز التنفيذ. ونعتقد أن هذا الصك سيمكن الدول الأطراف من التصدي للأسباب الكامنة للصراعات وللتحديات التي تواجهها في ميادين الأمن، والحكم والتنمية. ونعتقد أيضا أن الميثاق جزء لا يتجزأ من الرؤية الجديدة لتسوية الصراعات في أفريقيا، والتي ظهر لها مؤخرا أمثلة ممتازة بحسم نيجيريا والكاميرون لقضية شبه جزيرة باكاسي واتفاق الغابون وغينيا الاستوائية على عملية وساطة في ما يتعلق بتراعهما على الأرض.

ورغم ذلك، لاتزال الصراعات مستمرة في أفريقيا والشرق الأوسط وتتطلب مشاركة ملائمة من المجتمع الدولي. وفي ما يتعلق بالحالة في السودان، يرحب وفدي بتعيين السيد جبريل يبيني باسولي، وزير الخارجية السابق في بوركينا فاسو، كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور. ونحن واثقون من أن السيد باسولي سيعطي، زخما جديدا ويساعد في تحسين الوضع في ذلك البلد الشقيق بتسهيل تنفيذ اتفاق السلام الشامل، الموقع في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ بين حكومة السودان وحركة/جيش تحرير شعب السودان في ما يتعلق بجنوب السودان، وبالمساعدة في إيجاد حل مقبول لدارفور، في جملة أمور.

وفي ما يتعلق بالصومال، نرحب بالاتفاق الموقع في ٩ حزيران/يونيه في جيبوتي بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال. ونحث الأمم المتحدة على عمل كل شئ ممكن لدعم تلك البلدان، من خلال دعم أكثر فعالية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونشر قوة دولية لبناء السلام أو قوة لحفظ السلام على حد سواء.

إن المفاوضات الثنائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين التي بدأت في سياق الالتزامات التي قطعت في مؤتمر أنابوليس مصدر ارتياح حقيقي لوفدي. ونعتقد أن الطرفين ينبغي أن يغتنما فرصة تلك المفاوضات. ولذلك، نشجعهما على الحفاظ على زخم أنابوليس، الذي يجسد رغبة الطرفين المعنيين في إحراز تقدم نحو السلام. ونود أيضا أن نرحب بالمبادرة الأخيرة للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في سياق المؤتمر الأوروبي – المتوسطي. ونأمل وطيد الأمل في أن تتيح كل تلك الإجراءات إمكانية التوصل بسرعة إلى اتفاق يكرس رؤية الحل القائم على وجود دولتين فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

ونرحب باتفاق الدوحة بشأن لبنان، الذي أكد على مزايا الحوار ومهد الطريق لإجراء الانتخابات الرئاسية وتشكيل الحكومة بسرعة. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي الشعب اللبناني الذي أظهر، من خلال ذلك الاتفاق، نضجه السياسي ورغبته في الوحدة الوطنية.

إن عمليات السلام المختلفة الجارية حاليا لن تكلل بالنجاح إلا إذا وضعت أولا إجراءات لبناء الثقة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ماسة لإيجاد حلول لقضايا نزع

السلاح، وعدم الانتشار والقضاء على الاتجار بالأسلحة الصغيرة. وينطبق ذلك بشكل خاص على أفقر البلدان، التي تدفع ثمنا غاليا نتيجة الصراعات التي يدعمها الاتجار بالأسلحة الصغير ة والأسلحة الخفيفة. وعليه، يعرب وفدي عن أسفه لفشل الدورة الماضية للجنة نزع السلاح، وهو فشل آخر ضمن سلسلة نتيجة الافتقار إلى اتفاق على جدول الأعمال.

وكما رأينا، فإن التحديات في ميدان السلام والأمن الدوليين عديدة ومعقدة. وللأسف، فهي تزداد حدة نتيجة تهديدات أخرى خطيرة ومتكررة بل ومزمنة. وكما أقر مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في وثيقته الختامية، فإن تلك التهديدات، التي تؤثر أيضا على التنمية، مرتبطة بشكل وثيق بميادين أخرى تضطلع الأمم المتحدة فيها بنشاط، ألا وهي السلام والأمن وحقوق الإنسان.

ولذا نعتقد أن عام ٢٠٠٨ عام بالغ الأهمية لأنه مليء بأحداث كبرى يمكن أن تسهم في التنمية. وأنا أشير هنا إلى جولة الدوحة للمفاوضات التجارية الجامدة اليوم؛ والحدث الرفيع المستوى بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في منتصف المدة، ومحفل أكرا الرفيع المستوى المعني بفعالية المساعدات؛ ومؤتمر استعراض توافق آراء مونتيري لتمويل التنمية.

وفي السعي من أجل الرفاه في العالم، فإن أفريقيا والبلدان ذات الظروف الخاصة – لاسيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة – تستحق اهتماما مركزا يتناسب مع وضعها. ويود وفدي أن يشيد بالأمين العام بان كي – مون لالتزامه الشخصي ودعمه الثابت للمبادرات في هذا الشأن التي تعود بالنفع على أفريقيا. لقد شكل الأمين العام ، في أعقاب مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في هيلغينـدام، الفريق التوجيهي الأفريقي لرصد إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وبدعم من فريق عامل، يضطلع الفريق التوجيهي بمسؤولية إيجاد الطرق لتنسيق وترشيد الجهود ذات الصلة بالمساعدة التقنية والمالية للإسراع في تقدم أفريقيا. وقد جاءت هذه المبادرة في الوقت المناسب لبلد مثل النيجر، الذي تركز استراتيجيته بالتحديد على تقليص الفقر والإسراع بالتنمية في الفترة من ٢٠٠٩– ٢٠١٢ على إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وفضلا عن ذلك، أدت الجهود المختلفة التي بذلتها الحكومة مسبقا في السنوات الأخيرة في مجالات الصحة والتعليم والوصول إلى المياه إلى تحسن كبير في المؤشرات ذات الصلة.

إن توصيات الفريق التوجيهي والنتائج التي خلص إليها الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد مؤخرا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وشارك في تنظيمه الأمين العام ورئيس الجمعية العامة يوفر مسار عمل واضحا لإحراز تقدم.

والتنمية المستدامة هي الموضوع الرئيسي للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٨. وقد أبرزت المناقشة الحالية بوضوح أنه لا يمكن تحقيق هذه التنمية من دون التمويل المناسب وفعالية المعونة والحكم الرشيد.

وفي الختام، يؤمن وفد النيجر بأن الأمم المتحدة هي المنتدى الرئيسي للعالم. وينبغي أن تكون في هذه الأوقات منارة للأمل والترقب، وتكفل الأمن الجماعي في العالم عن طريق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ولهذا السبب نحتاج إلى إصلاح حقيقي لمنظومة الأمم المتحدة. ويرى وفد بلدي أن جهود الإصلاح ستبقى ناقصة ما لم يكن هناك تغيير كبير في مجلس الأمن، بما في ذلك ما يتعلق بالتمثيل العادل فيه وأساليب عمله.

وفي مجالات أخرى عديدة هي قيد النظر حاليا، منها، في جملة أمور، تقييم تجارب البلدان المشتركة في برامج تجريبية بشأن الاتساق على نطاق المنظومة وتنشيط الجمعية العامة، الذي لا بد لنا أن نكفله، سيساهم بلدي قدر استطاعته كي تتكيف منظمتنا مع التحديات التي نواجهها جميعا في بناء عالم ينعم بالسلام والازدهار والتنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.